



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

الرقم التسلسلي: 2021/.....

قسم : مالية و محاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة : 2021

الميدان: العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

الشعبة: مالية و محاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور القيمة

- دراسة حالة بمؤسسة صيدال 2015 - 2019 -

تحت إشراف الأستاذة:

➤ خلدون حجيعة

من اعداد الطالبتين:

➤ بوكوبة سهام

➤ رابحي فتيحة

نوقشت أمام اللجنة المكون من الأساتذة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.مدفوني مليكة	أستاذ محاضر ب-	رئيسة
د.خلدون حجيعة	أستاذ محاضر ب-	مشرفا و مقررا
د.دعاس مصعب	أستاذ محاضر ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر و عرفان

نشكر الله على توفيقه لنا على انجاز هذا العمل و اتمام هذه الرسالة و أتوجه بعد الله سبحانه و تعالى

الى شكر الأستاذة الدكتورة : "خلدون حجيبة" لمشرفة على الرسالة التي منحتنا الكثير من وقتها و

كذا لرحابة صدرها و سمو خلقها و أسلوبها المتميز و كفاءتها في متابعة الرسالة بكل صدق و أمانة

أكبر أثر في المساعدة على اتمام هذا العمل، و أسأل الله تعالى أن يجازيها خير الجزاء و أن يكتب

صنيعها في ميزان حسناتها.

و اخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
II	فهرس الاشكال
ا- ط	مقدمة
الفصل الأول: من مقاييس الأداء المالي التقليدية إلى المدخل القيمي	
02	المبحث الأول: مفاهيم نظرية عن تقييم الأداء المالي
02	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي
09	المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
15	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
20	المبحث الثاني: قصور مؤشرات تقييم الأداء التقليدية و ظهور المدخل القيمي للأداء المالي
20	المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء التقليدية و أوجه قصورها
27	المطلب الثاني: المدخل القيمي للأداء المالي
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة	
41	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال
41	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
43	المطلب الثاني: مهام المؤسسة و هيكلها التنظيمي
51	المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسة
54	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في مؤسسة صيدال
54	المطلب الأول: المؤشرات التقليدية المستخدمة في مؤسسة صيدال
59	المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة المقترحة في مؤسسة صيدال
71	خاتمة
75	قائمة المصادر و المراجع
80	الملاحق

فهرس الجداول:

الصفحة	الجدول	الرقم
55	المؤشرات التقليدية المستخدمة في مجمع صيدال	1
56	حساب نسبة الرفع المالي	2
57	حساب معدل العائد على حقوق الملكية ROE	3
58	حساب معدل العائد على الاستثمار ROI	4
58	حساب معدل العائد على المبيعات ROS	5
59	حساب معدل العائد على الأصول ROA	6
60	حساب ربحية السهم EPS	7
61	حساب نتيجة الاستغلال الصافية	8
62	حساب تكلفة الديون Kd	9
64	حساب عائد السهم Ri	10
64	حساب العائد المتوقع للسهم في السوق Rm	11
65	جدول احصائي لحساب التباين بين عائد السهم و السوق	12
66	تكلفة الأموال الخاصة Ke	13
66	التكلفة الوسيطة المرجحة Wacc	14
67	حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA	15
68	حساب مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA	16

فهرس الاشكال :

الصفحة	الشكل	الرقم
51	الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي صيدال	1

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحرك الأساسي لاقتصاد أي بلد و مركز خلق الثروة و هي الآن تعيش في بيئة عالمية تتميز بالتغيير السريع في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية من جهة، و التطورات العلمية و التكنولوجية و التنافسية من جهة أخرى، و هذا ما يدفع بالمؤسسة لمضاعفة جهودها و تحسين أدائها من اجل مواكبة هذه التطورات.

و في ظل هذه البيئة التي تتميز بشدة المنافسة يعد نشاط المؤسسة النشاط الأكثر انشاء للقيمة بالنسبة لها و للزبون فهو الذي يبرز القدرات المنشئة للقيمة حيث تسعى المؤسسة دائما لتعظيم القيمة للمساهمين و العملاء و لجميع الأطراف المرتبطين بنشاطها من أجل ضمان بقائها و استمرارها و مدخلها لذلك هو ايجاد مقاييس لتقييم أدائها تحقق مساعيها و هذا نظرا لقصور المؤشرات التقليدية التي لم تعد كافية و شاملة لتحديد و اعطاء صورة حقيقية عن وضعية المؤسسة لذا ظهرت الحاجة الى البحث على مؤشرات حديثة مبنية على خلق القيمة مما يجعل تقييم الأداء أكثر دقة و مصداقية و تتوصل بذلك إلى نتائج صحيحة تعطي صورة واضحة و شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة.

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق تطرح الإشكالية الجوهرية التالية:

- إلى أي مدى تساهم مؤشرات خلق القيمة في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية؟ و ما مدى إمكانية تطبيقها في مؤسسة صيدال؟

• الأسئلة الفرعية :

و ينبثق عن هذين السؤالين الرئيسيين التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الهدف من تقييم الاداء؟
- ما هي أوجه القصور التي واجهت المؤشرات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء؟
- إلى أي مدى ساهمت مؤشرات خلق القيمة في تغطية قصور المؤشرات التقليدية من أجل تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي المؤشرات التي تستخدمها مؤسسة صيدال في تقييم ادائها؟

- هل يمكن تقييم اداء مؤسسة صيدال من منظور قيمي؟

● فرضيات البحث :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية :

- نقوم بعملية تقييم الأداء من أجل خلق قيمة مضافة للمؤسسة.
- قصور مقاييس تقييم الأداء التقليدية لعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية و الداخلية للمؤسسة.
- يعتبر مؤشرات خلق القيمة مطلباً حيويًا و ضروريًا لتحقيق أهداف المؤسسة على المدى البعيد.
- يمكن قياس اداء مجمع صيدال من منظور قيمي.

● دوافع اختيار الموضوع :

الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- بحكم التخصص في الموضوع له علاقة مباشرة بتخصص مالية المؤسسة
- الانجذاب نحو الموضوع و محاولة معالجته
- يعد من المواضيع التي لاقت الاهتمام المتزايد.
- نقص الأبحاث في الموضوع خاصة في المكتبات الجامعية و خاصة في موضوع خلق القيمة.
- أهمية هذا الموضوع خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية لأنه يبرز أهمية التوجهات الحديثة للتقييم.

- إعطاء صورة واضحة على المؤشرات الحديثة و تبيان مدى كفاءتها في تقييم الأداء المالي.

● أهمية الموضوع :

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين فهو يبرز لهم أهم المعايير و المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة و الأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن و تبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة ، و من ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها و نقاط الضعف لمعالجتها.

• أهداف البحث :

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو إظهار المقاييس الحديثة لإنشاء القيمة بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

- إظهار مدى أهمية تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية للإعطاء نظرة شاملة و حقيقية على الوضع المالي للمؤسسة

- مناقشة قصور مقاييس تقييم الأداء التقليدية و دوافع التحول إلى المقاييس الحديثة.

- إبراز امكانية الاستفادة من مؤشرات خلق القيمة الحديثة في تقييم أداء المؤسسة.

• الدراسات السابقة :

لقد تناولت موضوع مؤشرات قياس خلق القيمة مجموعة من الدراسات سنتطرق لبعض منها فيما يلي:

- دراسة نيفين عبد القادر حمزة إبراهيم حال (مبروك عطية مبروك توفيق) 2014:

اهتمت هذه الدراسة بقياس الأداء المحاسبي للشركات بتطبيق نموذج القيمة الاقتصادية المضافة على قطاع الاتصالات المصري. وتوصلت الدراسة إلى تفوق استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء المحاسبي مقارنة بمقاييس الأداء التقليدية. وأنه يتوافق م هدف تعظيم ثروة المالك وخلق القيمة للمنشأة.⁽¹⁾

- دراسة نايت عطية و مريم ربحان الشريف (2016) :

هدفت هذه الدراسة للكشف على مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تحديدا حالة "مجمع صيدال "على خلق القيمة للمساهمين وكافة الأطراف ذات المصالح وذلك من خلال قياس، متابعة وتحليل تطور القيمة المحققة من قبل المجمع خلال فترة الدراسة المحددة من سنة 2010 إلى 2014 وهذا بالاعتماد على جملة من المؤشرات لقياس خلق القيمة كالقيمة الاقتصادية المضافة، مرودية الأموال الخاصة، الأداء

¹مبروك عطية مبروك توفيق □ القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل لقياس الأداء لمالي للمنشأة : دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات المصرية □ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية □ العدد 24 □ كلية تجارة □ جامعة حلوان ،2010، ص313.

البورصي، القيمة السوقية خلصت الدراسة إلى أن المجمع ورغم تحقيقه لأرباح و مردودية خلال فترة الدراسة، إلا أنه لم يكن قادر على خلق قيمة مضافة انطلاقاً من نشاطه الرئيسي خلال معظم سنوات الدراسة، لذا يجب على المجمع الاهتمام أكثر بتطبيق أسس خلق القيمة والاعتماد على المصادر التي تحقق خلق للقيمة على مستواه⁽¹⁾.

- دراسة معاليم سعاد و أبو حفص سميحة (2017)

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج EVA هذا الأخير منح الشركات رؤية اقتصادية جديدة لتقسيمها، لأن المؤشر EVA هو أكثر بكثير من مجرد قياس للأرباح بل تعداه إلى قياس الثروة التي تنشؤها الشركة أو هدمها وقد تم توضيح هذا من خلال حساب هذا المؤشر في مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل -بسكرة-⁽²⁾.

- دراسة د. سنوسي هواري (2010)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مؤشرات الأداء في سياقها التاريخي و تحليل و نقد مختلف هذه المؤشرات بما فيها الحديثة منها المعتمدة على القيمة المضافة والتي لاقت شهرة كبيرة من خلال استعمالها و تسويقها من طرف مكاتب الاستشارة الدولية المنتمية لها، لتلخيص إيجابيات و حدود كل مؤشر الأمر الذي يساعد في تبني النموذج المناسب لقياس أداء المؤسسة⁽³⁾.

- دراسة عمر فارق زرقون، محمد زرقون (2014)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقابل المؤشرات التقليدية أو المحاسبية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات) و ذلك بغية التعرف على أفضل مؤشرات قياس الأداء المالي و كذا التعرف

¹ نايت عطية مريم، الشريف ربحان، قياس مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على خلق القيمة، دراسة حالة مجمع صيدال للصناعة الصيدلانية، مجلة الرماح للبحوث و الدراسات، عدد 18، الأردن، جوان 2016، ص ص 70-96.

² معاليم سعاد، أبو حفص سميحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد 30، الجزائر، سبتمبر 2017، ص ص 399-411.

³ سنوسي هواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، عدد 07،

2009-2010، ص ص 1-16.

على مزايا و عيوب كل مؤشر، و ما نوع العلاقة التي تربط القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالمؤشرات التقليدية

(ROS,ROE,ROA) و القيمة السوقية المضافة (MVA) لأحد أهم المجمعات العمومية المتخصصة في قطاع المحروقات و هو مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) خلال الفترة (2009-2012)⁽¹⁾

الدراسات الأجنبية:

- دراسة David E Keys Mumen azamhuz avec Jeames Mackey

تناولت هذه الدراسة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) و هو مقياس مالي قدمته شركة الاستثمارات stern stewart و التي تدعي أن (EVA) هو المؤشر الحقيقي الوحيد لأداء الأعمال و الإدارة، سنشرح المقالة بإيجاز كيف يتم حساب EVA و توضيح أنها متطابقة مع الدخل المتبقي و هو إجراء مالي قديم تخلت عنه الشركات الأمريكية إلى حد كبير منذ سنوات، و مع ذلك فإن (EVA) ليست بأي حال من الأحوال الدواء الشافي الذي اقترحه بعض المؤلفين.

يتضح هذا من خلال إظهار التناقضات في تعريفات EVA و القيود العامة المختلفة لاستخدامها كما يجب على الشركات التي تستخدمها فهم التناقضات التي تنطوي على الأمر⁽¹⁾

- دراسة nakaci Habboallah2016

تعتبر هذه الدراسة الفرضية القائلة بأن القيمة السوقية المضافة (MVA) ترتبط بدرجة أكبر بعائد الأسهم (SR) مقارنة بمقاييس الأداء التقليدية و الغرض من هذه الدراسة هو تقديم أدلة تجريبية على محتوى المعلومات المتعلقة بالقيمة السوقية المضافة و مقاييس الأداء التقليدية أي صافي الدخل و صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT و ربحية السهم الواحد، ويتم استخدام اساليب الانحدار وتحليل

¹ زرقون عمر الفاروق، زرقون محمد، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ensp) 2009-2010، دراسات العدد الاقتصادي المجلد5، العدد 2، جامعة الأغواط، جوان 2014، ص ص، 29-56.

Panel و أظهرت النتائج أن المقاييس المحاسبية لديها محتوى المعلومات بنسبة أعلى من عوائد الأسهم مقارنة بمؤشر MVA، و بالتالي النتائج لا تدعم الفرضية السابقة.

كما أظهرت النتائج أن MVA لديها محتوى معلومات إضافية مع عوائد الأسهم مقارنة مع المقاييس المحاسبية

و نتيجة لذلك تعد القيمة السوقية المضافة مقياسا هاما و رئيسيا في وصف عائد أسهم الشركات في بورصة ماليزيا و لذلك يمكن للشركات الماليزية استخدام MVA مع المؤشرات التقليدية: (EPS, NOPAT, NI).

في تقييم أداء الشركات (2)

دراسة - Mohamed Reda abdoli, davodi Farkhad, Mohamed Reda Shurvarzi, Akram

في هذه الدراسة يتم دراسة العلاقة بين كل متغير مستقل بما في ذلك القيمة الاقتصادية المضافة و الدخل المتبقي كمتثلين للنماذج الاقتصادية مع القيمة التي يتم إنشاؤها المساهمين ، وتمت دراسة مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال فترة 2006-2009، باستثناء الشركات الاستثمارية و القابضة، تتكون العينة الإحصائية من 85 شركة تستخدم طرق الانحدار البسيطة و متعددة المتغيرات لاختبار الفرضية، يتم فحص تأثير و أهمية معظم المتغيرات المستقلة من خلال طريقة FORWARD تشير النتائج إلى أن كلا من القيمة الاقتصادية المضافة و الدخل المتبقي لهما علاقة كبيرة بالثروة التي يتم إنشاؤها المساهمين، و مع ذلك فان معيار الدخل المتبقي أكثر أهمية من القيمة الاقتصادية المضافة فيما يتعلق بقيمة المساهمين التي يتم إنشاؤها، يرجع الاختلاف بين تأثيرات هذين المتغيرين إلى التعديلات المحاسبية التي يتم

¹David E. Keys, Mumin Azamhuziaev and James Mackey, Economic value Added, A critical analyses, in journal of Corporate Accounting and Finance, 12(2), 2001, pp65-71

²..Habibollah Nakhaei, Market value added and traditional accounting measures: which measure is a best predictor of stock return in Malaysian compagnies, in Iranian Journal of Management Studies, (IJMS) vol,9, No2, Spring, 2016, pp,433-455

من خلالها استبعاد تأثير المحاسبة على أساس الاستحقاق و بالتالي فهي تعتبر معيارا أفضل لتقييم الأداء و زيادة قيمة المساهمين. (1)

- دراسة maryem zarat dakhely parst and others

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن علاقة التأثير و الارتباط بين المتغيرات المستقلة eva و mva و القيمة السوقية للأسهم لشركات صيدلانية مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية و للكشف عن هذه العلاقة تم دراسة عينة مكونة من 30 مؤسسة لقطاع الصيدلة المدرجة في بورصة طهران من خلال جمع بياناتهم من خلال التقارير المالية الشهرية و الأسبوعية لسوق الأوراق المالية و قد تم استخدام معامل بيرسون للارتباط لتحقيق في وجود و توجيه الارتباط الخطي بين المتغيرات فيما يتعلق بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية للأسهم و أظهرت النتائج الإجمالية أن القيمة الاقتصادية المضافة eva هي المؤشر الرئيسي للتنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم في المؤسسات الصيدلانية المسعرة في بورصة طهران²

- دراسة dimitries i . maditionos

تناقش هذه الدراسة مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة لتقديم نقاط الضعف و القوة و مناقشة النتائج التي يتم الكشف عنها من الدراسات التجريبية بنتائج مختلطة بين مؤيدة و غير مؤيدة لفائدة eva في تفسير عوائد لأسهم ركزت الدراسات على ما اذا كانت eva أكثر ارتباطا مع عوائد الأسهم من غيرها.

توظف هذه الدراسة سلسلة زمنية مجمعة بيانات مقطعية من 163 شركة مدرجة في بورصة أثينا على مدى الفترة 1992-2001، لدراسة ما إذا كان eva أو المقاييس التقليدية القائمة على أساس محاسبي

¹Mohamadreza Abdoli, Mohamadreza Shurvarzi and Akram Davodi Farokhad , Economic Value Added vs Accounting residual incombe; ,which one IS a better criterion for measurment of created shareholderes value, in World applied sciences journal ,Vol. 17, n.7, 2012,pp874-881.

² Maryam Zarat Dakhely Parast, Javad Delkhak, Esmaeil Jamshidi, The study of the Effect of Relationship between value Added economic, Operating Cash flow And the stock Market Value of pharmaceutical Compagnies, European Online journal of Natural and social Sciences, vol.2,No3, 2013.,pp2920-2670

يرتبط بقوة أكبر بعائدات الأسهم و كشفت اختبارات محتوى المعلومات النسبية أن عوائد الأسهم ترتبط ارتباطا وثيقا بربحية السهم الواحد و مع ذلك تشير اختبارات محتوى المعلوماتية الإضافية إلى أن المؤشر eva يضيف قوة تفسيرية كبيرة لأرباح السهم الواحد في تفسير عائدات الأسهم.

و كشف أسلوب محتوى المعلومات النسبية أنه في سوق الأسهم اليونانية ترتبط مستويات الأرباح و تغيرات الأرباح بعائدات الأسهم و تتفوق على أداء جميع مقاييس الأداء الأخرى قيد الدراسة في تفسير عوائد الأسهم⁽¹⁾

مناهج البحث :

من أجل دراسة الموضوع بشكل واضح اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي قمنا باستخدامه في الجانب النظري من دراستنا و ذلك من أجل الوضوح في المفاهيم كما استعملنا المنهج التحليلي و ذلك لتحليل الوثائق و المعطيات واعتمدنا كذلك على منهج دراسة الحالة من أجل الدراسة التطبيقية على مجمع صيدال.

مصادر الدراسة:

من أجل الإلمام بالبحث قمنا بالاعتماد على مصادر رئيسية و أخرى ثانوية تمثلت الرئيسية في الكتب و المجالات و رسائل الماجستير و الدكتوراه، أما الثانوية فتمثلت في المواقع الرسمية على الأنترنت سواءا بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة أو غيرها.

تقسيمات البحث :

لقد قمنا بتقسيم البحث الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول تم تقسيمه إلى مبحثين :

¹Dimitrios I.Maditinos Ans Others, Economic Value Added (EVA) is it really the best performance measure?A review of the Theoretical and Empirical Literature, The case of Athens Stock Échange(ASE), available on the link: http://abd.teikav.edu.gr/articles_th/EVA.pdf, pp,20-26.

المبحث الأول: عالج المبحث الأول المفاهيم النظرية للأداء المالي و أهمية تقييمه و العوامل المؤثرة في الأداء المالي .

المبحث الثاني: تناول قصور مؤشرات تقييم الأداء التقليدية و ظهور المدخل القيمي للأداء المالي.

الفصل الثاني: قمنا بتقسيمه أيضا إلى مبحثين:

المبحث الأول: تم فيه التعريف بمؤسسة صيدال و مهامها و هيكلها التنظيمي و أهميتها و أهدافها.

المبحث الثاني: قمنا من خلاله بدراسة طريقة تقييم الأداء المالي في مؤسسة صيدال من خلال مؤشرات تقييم الأداء التقليدية و مؤشرات تقييم الأداء الحديثة.

مشاكل و عوائق البحث :

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث تتمثل في :

- قلة المراجع التي تناولت الموضوع المدروس.
- معظم المراجع المتوفرة باللغة الأجنبية و صعوبة ترجمتها لاختلاف المصطلحات.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي.

الفصل الأول : من مقاييس
الأداء المالي الى المدخل القيمي

تمهيد :

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة و مطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على مقاييس و أدوات موثوق بها في تقييم أدائها المالي ، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي تمنح مجالاً واسعاً للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة وقد تم التعرف حديثاً على معايير جديدة فضلاً عن المعايير التقليدية ألا و هو معيار إنشاء القيمة و هو مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و الأداء الكلي لها و يعتبر معيار حديث على عكس باقي المعايير، و يعكس هذا المعيار قدرة المؤسسة على إثراء أصحابها.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية عن تقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من بين ما يهم و يشغل المسيرين في المؤسسات الاقتصادية أو المنظمات بشكل عام و هذا بسبب ما يحصل من تطورات في بيئة الأعمال بالإضافة الى المخاطر المحيطة في ظل العولمة ، و البحث عن الابتكار من أجل التطوير و تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء لضمان استمرارية المؤسسة و ضمان وجودها.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

ليس موضوع الأداء حديثا في حقل الإدارة بالمؤسسة سواء من الجانبين النظري أو التطبيقي، حيث استقطب منذ أمد بعيد العديد من الدراسات و البحوث التي كانت تهدف إلى تدقيق مفهومه و كمثلته من المفاهيم يتميز بوجود العديد من التعاريف.

1-1- تعريف الأداء المؤسسي:

يستخدم الأداء للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف و عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد ، كما نجده في كثير من الأحيان يعبر عن انجاز المهام و قبل الإسهاب في وجهات النظر هذه نشير الى أن الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performare التي تعني إعطاء الشيء لشيء ما و التي اشتقت منها اللفظة الانجليزية performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه⁽¹⁾

- سيخدم الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال فهو يستعمل في موضوع أداء الاقتصاديات

و المجتمعات ، و في مواضيع الموارد البشرية و ما يتعلق بالكفاءات و المجهودات المبذولة... الخ و لكل من الاستعمالات معنى وهدف و طرق تقييم.

و لبلوغ المؤسسة مستوى جيد من الأداء يأتي من خلال رفع إنتاجية الموارد المتاحة من حيث المردود الكمي و تحسين النوعية و التقليل من التكاليف و الوقت... الخ

¹ عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص68

وذلك من خلال استخدام الأساليب العلمية الحديثة في مجال الإدارة و مراقبة التسيير.

و يتجسد أداء المؤسسة في عناصر كثيرة أهمها : رفع رقم الأعمال ورفع الحصة السوقية ،زيادة الأرباح تحسين الظروف الاجتماعية للمستخدمين تحسين شروط العمل أو من خلال تغيير تشكيلة المنتجات، توسيع وحدات الإنتاج...الخ.

هذا ما يدفعنا للقول بأن أداء المؤسسة له أوجه عديدة يتضح من خلالها و يلاحظ ذلك في بعض التعاريف التالية:

1-1-1 حسب khemkkem: وضح مفهوم الأداء كما يلي: (1)

أداء مركز مسؤولية او ورشة ،وحدة ،مؤسسة...و يعني (الفعالية الإنتاجية)

حيث يحقق هذا المركز الأهداف التي سبق و أن سطرها

و يلاحظ هنا أن الكاتب يقتصر على الجانب الاقتصادي(الفعالية الإنتاجية)و غض النظر عن الجوانب أو أبعاد أخرى و التي لا يمكن إهمالها و أصبحت عنصرا هاما في تحديد مفهوم الأداء الشامل للمؤسسات بالإضافة إلى أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار الموارد اللازمة لتحقيق مستوى متميز من الأداء، و هو عنصر هام في المعادلة إذ بإمكان المؤسسة تحقيق أهدافها المسطرة لكن مع هدر لموادها يفوق الحاجة أو المتعارف عليه عند المؤسسات الأخرى.

2-1-1-1 أما ph-lorino فيعرض الأداء من خلال التعريفين التاليين:

التعريف الأول: لا يمكننا أن نتحدث عن الأداء المتميز في المؤسسة إلا إذا تمكنا من تحسين الثنائية (قيمة-تكلفة)

بمعنى تحسين خلق الثروة و لا يعني هذا بأن نعمل على رفع القيمة أو تخفيض التكاليف بمعزل عن بعضها (1) ،هذه الثنائية يمكن التعبير عنها بمصطلح القيمة المضافة و التي تمثل الزيادة في القيمة التي تضيفها المؤسسة إلى السلع و الخدمات التي تتحصل عليها من الغير .

¹khemakhem .A,La dynamique du contrôle de gestion Edition dunond-France-1992.p331،

التعريف الثاني: لا يمكننا أن نتحدث عن أداء المؤسسة إلا إذا تمكنا من تحقيق الأهداف المسطرة و المعبر عنها بالنتائج المتوصل إليها مقارنة بمنافسيها في القطاع أخذا بعين الاعتبار الموارد اللازمة لذلك (بمعنى أقل هدر للمواد).

3-1-1 بينما يرى bartoli:

بينما يرى bartoli بأنه يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين العناصر: نتائج، موارد، أهداف و الأبعاد، الكفاءة و الفعالية (2)

4-1-1-1 و قد عرفه كل من كيسر جريبر و هاند يريو kaisergruber et hamdiou 2000

بأنه إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين و نستنتج من هذا التعريف أن الأداء مرتبط بفعل و معرفة اجتماعية ، أي أنه مرتبط بقبول اجتماعي للأنشطة التي يقوم بها الفرد و تقوم بها المؤسسة إلى جانب الشرعية الاقتصادية و يعتبره كل من ميلر و بروملي miller et bromily انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بحيث نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة ، و تعني بذلك عامل الكفاءة والنتائج (الاهداف) المحقق من ذلك الاستخدام ونعني بذلك عامل الفعالية كما يمكن الاستنتاج من هذا التعريف أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمؤسسات الأعمال تكمن في أن الأداء يستعمل للحكم على هذه المؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها و مدى التزامها بالمعايير و مدى عقلانية الطريقة المتبعة في الوصول إلى ذلك (3)

و يعرف الأداء في المؤسسات الاقتصادية : يتسم أداء المؤسسات بأنه مفهوم عام لم يحدد له الكتاب و الباحثين تعريفا محدد بل حددت له خصائص للاقتراب من مفهومه و قد قسم الكتاب تلك الخصائص إلى تقليدية و حديثة بحيث حددت خصائصه التقليدية في ربطه بين الكفاءة و الفعالية ثم أضاف إليها alinmarion الاتساق و قصور الكفاءة بقدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها و الفعالية

¹ph lorino ,méthodes et pratique de la performance.edition ,dorganisation ;paris ;2001,p-19

²A.bartdi ,lemaangement dans l organisation publique ,ectition dunond ,France,1997-p.p-7-8

³ إبراهيم محمد المحاسنة، ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية و التطبيق ،دار جرير للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الاولى،2013،01،صص105،104.

بالاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق النتائج المرغوبة، و الاتساق بالتكافؤ بين الوسائل المستخدمة و أهداف المؤسسة و العوائق التي تواجهها، أما خصائص الأداء الحديثة فقد اهتمت برضا متطلبات الأطراف الخارجية من حيث تطبيق معايير الجودة على المستويين الداخلي بتحسين العمل داخل المؤسسة وإرضاء العاملين و الخارجي وإرضاء العملاء وإنشاء صورة و علامة مميزة في السوق، استمرارية الأداء بواسطة إدارة التميز و تبني رؤية التطور طويل المدى وبالعدالة بمنح الحقوق دون أي إجبار قانوني.

و عليه يمكن إعطاء مفهوم تصوري للأداء في المؤسسات الاقتصادية فالأداء يتمثل في فعالية المؤسسة عند استخدامها للموارد المالية و البشرية المتاحة لتحقيق أهدافها قصيرة وطويلة المدى، و كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف المسطرة مسبقا في خطتها الإستراتيجية مع التكيف مع المعوقات التي تواجهها أثناء مراحل نشاطها لتحقيق أهدافها الاقتصادية و المتمثلة في الربح و المردودية الاقتصادية واستمرارية المؤسسة الاجتماعية المتمثلة أساسا في العدالة بمنح كل متعامل حقه سواء داخل المؤسسة كالموظفين أو خارجها كالمستهلكين و كل الأطراف الخارجية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة نشاط المؤسسة دون أي إجبار قانوني⁽¹⁾

و بما أن عنصرا الكفاءة و الفعالية يعتبران أحد مكونات أو عناصر الأداء فمفهوم الأداء مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الكفاءة و الفعالية حيث يعتبران احد مكونات أو عناصر الأداء خاصة في المجال الاقتصادي و لكل منهما مفهوم خاص به:

الكفاءة يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي "باريتو" الذي طور صياغة هذا المفهوم حيث أصبح يعرف "بأمثلية باريتو" وحسبه فإن أي تخصيص ممكن للموارد هو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء.

وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة، والتي تعني أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستخدام موارد معينة، فهي تستخدم توليفة مكلفة من المدخلات لإنتاج مجموعة من المخرجات.

¹ ابن منصور ليليا، عجال دلال، دراسة تحليلية لتقييم الأداء في المؤسسات المالية، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 37، أبريل 2019، ص31.

$$(1) \frac{\text{تكلفة المدخلات}}{\text{قيمة المخرجات}} = \text{الكفاءة}$$

حسب (Vincent Plauchet) فهي قدرة على القيام بالعمل المطلوب بأقل الإمكانيات و النشاط الكفاء هو الأقل كلفة ، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدني المدخلات أي استعمال مدخلات أقل (2)

و يعرف الكفاءة: فعل أشياء على نحو صحيح أي هذا المفهوم يستخدم عندما يتعلق الأمر بـموارد المؤسسة المستعملة أو مدخلات النظام أي الاستغلال العقلاني لها مثلا مقارنة قيمة بيع الإنتاج أو الخدمات المنجزة بتكلفة الموارد التي استلزمها فالكفاءة تعني الطريقة الاقتصادية التي يتم بها انجاز العمليات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف و يعبر عنها عادة بنسبة المخرجات إلى المدخلات، فمصطلح الكفاءة يستخدم عادة لدى التعرض لبعد الأداء المتعلق بالعملية الإنتاجية و التكاليف (3)

- نستنتج من التعريفات السابقة أن الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة كما أن جوهر

الكفاءة يتمثل في تعظيم الناتج، و تدني التكاليف بمعنى آخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوي أحد طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة و معينة بينما يحتوي الطرف الآخر على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل تكلفة و تقاس الكفاءة عادة من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات.

الفعالية: هي القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين الناتج و عوامله أو الناتج و العوامل المستخدمة(4)

¹ محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016، ص80.

² ابراهيم محمد المحاسنة، مرجع سابق، ص110.

³ ناصر دادي عدون ، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسات الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص31

⁴ مزهودة عبد المالك، مرجع سابق، ص87

و تعرف **الفعالية** : هي أداة من ادوات مراقبة التسيير في المؤسسة فهي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الفرق بين النتائج المحققة و النتائج المتوقعة و عليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب من النتائج المتوقعة كلما كانت المؤسسة أكثر فاعلية و العكس صحيح⁽¹⁾

- ينظر الباحثون في علم الادرة إلى الفاعلية على أنها أداة من أدوات مراقبة الأداء في المؤسسة

انطلاقا من أن الفعالية تمثل معيارا يعكس درجة تحقيق الأهداف الموضوعية و قد تعددت وجهات النظر حول ماهية و طبيعة مفهوم الفعالية فقد اعتبر المفكرون التقليديون أن الفعالية تتمثل بالأرباح المتحققة و بهذا فان فعالية المؤسسة تقاس بحجم الأرباح فيها، و حسب فمستنت : " هي القدرة على تحقيق النشاط بينما حسب ولكروروبت هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو المبيعات و تعظيم حصتها في السوق مقارنة بالمنافسة وهذا ينطبق على المؤسسات ذات الطبيعة النوعية التي لا تهتم بالجانب المالي كنشاط رئيسي لها كالمؤسسات التربوية .

- نستنتج مما سبق أن الفعالية تعني أداء المهام أو الأعمال بشكل صحيح و سليم و ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة و بالتالي بدرجة تحقيق النتائج.

بمعنى لخر فان الفعالية تعبر عن الفرق بين النتائج المتوقعة و النتائج المحققة و في الوقت نفسه ترتبط بتحقيق أهداف المؤسسة واعتمادا على ذلك يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة قريبة من النتائج المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فاعلية و ينعكس ذلك على أداء المؤسسة ككل.

و تقاس الفاعلية بإحدى الطريقتين:

الأولى: نسبة الأهداف المحققة إلى الأهداف المتوقعة و بهذه الطريقة يمكننا الحكم على درجة تحقيق الأهداف.

الثانية: فتعتمد على النسبة بين الإمكانيات المستخدمة إلى الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج⁽²⁾

¹ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد7، 2010/2009، ص 220.

² ابراهيم محمد المحاسنة، مرجع سابق، ص.ص 109-110.

و يعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء التي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليه و تحقيقه، فيحظى بالاهتمام بكافة المؤسسات و الشركات بأنواعها و كذلك باهتمام متزايد من قبل الباحثين و الدارسين و الإداريين و المستثمرين لأداء الأداء المالي الأمثل وهو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء و الاستمرار.

و يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل من المعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

و مما سبق يمكن تقديم الأداء المالي على أنه:

المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم و مما سبق: فان الأداء المالي:⁽¹⁾

- أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة.

فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها.

- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر

إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.

- أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل مزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير

مالية أفضل من سابقتها.

¹ محمد محمود الخطيب، الاداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 45.

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهما في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة .

- ويعرف الأداء المالي: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية.(1)

- و يعرف الأداء المالي: هو تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد الطبيعيةوالمادية و المالية متحدة، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة (2)

و من خلال استعراض المفاهيم السابقة عن الأداء يمكن النظر إليه بصورة حيث تعكس نتيجة و مستوى قدرة منظمة الأعمال على استغلال مواردها و قابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعة من خلال أنشطتها المختلفة وفق لمحاوّر ثلاث المنظمة و طبيعة عملها فالأداء أو الأداء المالي هو الهدف المركزي لعملية التحول و الذي يوضح مدى تحقيق الأهداف و مستوى تنفيذ الخطط.

2- المطالب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء الهدف الأعظم لعملية التحول الاستراتيجي و لأنه ينبثق عن رسالة المنظمة فانه يوفر البيانات التي يتم جمعها و تحليلها و تقريرها و استخدامها في اتخاذ قرارات الأعمال بصورة سليمة و عموما فان تقييم و قياس الأداء يوجه أعمال و أنشطة مختلف الوحدات التنظيمية و الوظيفية في المنظمة من خلال التوزيع الأمثل للمواد، و توثيق خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف المطلوبة و التعرف على نقاط قوة و الضعف و توفير التقييم الذاتي للمناخ التنظيمي المالي و توجيه عملية تحسين أعمال المنظمة إذ يعتبر تقييم الأداء من بين أهم المرتكزات الأساسية لوجود المنظمة .

وقبل ذكر أهمية الأداء لابد لنا أن نشير إلى تعريف تقييم الأداء

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000،ص38.

² ددان عبد الوهاب، حفصي رشيد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي adi، مجلة الاقتصاد التنموية، جامعة المدية، العدد4، جوان 2015،ص 50.

2-1 تعريف تقييم الأداء:

يعرف تقييم الأداء على انه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة و توثيقها و لا سيما مراقبة و توثيق جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقا و عادة ما تكون الجهة التي تقوم بإجراء عملية تقييم الأداء المالي هي الإدارة المسؤولة عن مفردات عناصر برامج المنظمة، و من الجدير بالذكر أن مقاييس الأداء يمكن أن تتناول أنواع أو مستويات أنشطة البرامج المنفذة، و المنتجات و الخدمات التي تنشأ من تلك البرامج المنفذة و المنتجات و الخدمات المقدمة، فالبرامج هي تلك الأنشطة أو المشاريع أو الوظائف أو السياسيات التي لها غايات محددة أو مجموعة من الأهداف المتجانسة.

و من الناحية الكمية فان مقاييس الأداء تعطي المنظمة صورة مهمة حول منتجاتها و خدماتها و العمليات التي تؤدي إلى إنتاج تلك الخدمات و المنتجات فهي إذا أداة تساعد المنظمة على فهم و إدارة و تحسين عملياتها.

إن مقاييس الأداء الفاعلة تساعد منظمة الأعمال على فهم و استيعاب ما يلي: (1)

➤ مستوى جودة أعمالها

➤ هل أن المنظمة تمضي قدما في تحقيق غايتها

➤ ما هو مستوى رضا عملائها

➤ هل إجراءات أعمال و عمليات المنظمة تسير وفق الرقابة الإحصائية

➤ هل هنالك ضرورة لإجراء التحسينات و أين.

و تعني عملية تقسيم الأداء إظهار و استخلاص جوانب قوة الشيء و ضعفه أي إظهار الجوانب الايجابية و السلبية له و ذلك بمقارنة ما كانت تهدف المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته فعلا فينظر إلى عملية تقييم الأداء للمؤسسة على أنها معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة و كيفية استخدام الموارد و

¹ وائل محمد صبحي ادريسي، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر،

الطبعة الأولى، الرياض، 2019، ص 69

حساب المنافع و التكاليف و آثار ذلك على الوحدة نفسها و تعرف الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة

التقسيم و يمكن القول أن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات⁽¹⁾

- و يعني تقييم الأداء تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة أو متغير آخر يمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سفا⁽²⁾.

- كما يمكن تعريفه بأنه مرحلة من مراحل العملية الإدارية و التي نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي

باستخدام مؤشرات محددة و ذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء و بالتالي اتخاذ ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة⁽³⁾

و لقد جرت العادة على استعمال كلمتي القياس و التقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون تمييز و لكن في الأصل الكلمات تحملان معنيين مختلفين و خاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء

القياس هو " تحديد كمية أو طاقة عنصر معين و غياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون او لا تكون ذات دلالة"

إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة و تعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف.

و قياس الأداء لا يتم في أغلب الأحيان إلا بتوفير مجموعة من المعايير و المؤشرات التي تمكن من تحديده و تحديد تطوراته المحققة إذ استلزم الأمر مقارنة بينه و بين الأداء السابق له.⁽⁴⁾

¹ بن خروب حليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرارات، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008، 2005، ص72

² السعيد فراحات جمعة، مرجع سابق، ص30

³ عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (قياس و تقييم) ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،

2002، 2001، ص27

⁴ عشي عادل، مرجع سابق، ص26

- بعد ما تعرضنا له من تعاريف سابقة لتقييم الأداء فهو تقديم حكما ذو قيمة على إدارة

مختلف موارد المؤسسة أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا.

من خلال هذا يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير و المؤشرات و إصدار أحكام على ما تم قياسه فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم. و يمكن استخلاص ما يلي من خلال التعاريف السابقة:

عملية تقييم الأداء هي فحص انتقادي شامل للخطط و الأهداف و ما تم استخدامه من موارد مادية و بشرية من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة كما أن عملية قياس و تقييم الأداء تسمح للمؤسسة بتحديد الانحرافات مما يساعد المسيرين على تفاديها في المستقبل.

و تتم عملية تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من الخطوات هي:(1)

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء

المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء تمثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي

و التوزيعات، و تتم باعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي

3- دراسة وتقييم النسب و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات و مواطن

الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد

معرفة أسباب هذه الفروقات و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 51

2-2- أهمية تقييم الأداء: أن لتقييم الأداء أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:(1)

- إن عملية تقييم الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كبيرة للمنظمة ، حيث أنها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرنامج فضلا عن غاياته و مستوى أدائه كما ان القياس يوفر الية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا.
- يمكن تقييم من تركيز الاهتمام على ما يجب انجازه و يحفز المنظمات على توفير الوقت و الموارد و الطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن القياس يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف و إذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف يكون بمقدور المنظمة أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء و إجراء التعديلات التي تعيدها إلى مسارها المنشود
- إن تقييم الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات و الخدمات و عملية إيصالها إلى العملاء
- إن تقييم الأداء يحسن الاتصالات الداخلية بين العاملين ،فضلا عن الاتصالات الخارجية بين المنظمة و عملائها و متعاملاتها فالتأكيد على قياس و تحسين الأداء يؤدي إلى إيجاد مناخ جديد من شأنه التأثير في جميع المنظمات الهادفة للربح و غير الهادفة .
- و تعتمد عملية جمع و معالجة المعلومات الدقيقة على فاعلية إيصال هذه المعلومات حول رسالة المنظمة و أنشطتها الأساسية وفق إستراتيجية المنظمة.
- إن تقييم الأداء يساعد على تبرير تنفيذ البرامج و تكاليفها
- يمكن لتقييم الأداء أن يبين مدى قيام المنظمة بمعالجة احتياجات المجتمع من خلال إحراز التقدم نحو تحقيق الغايات.
- إن تقييم الأداء يساعد على التوجه بشكل بناء نحو حل المشاكل حيث أن القياس يوفر بيانات حقيقية ملموسة يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرارات سليمة.
- التقييم يزيد من تأثير المنظمة ،حيث يتم التعرف من خلاله على المحاور التي تحتاج إلى الاهتمام

¹ وائل محمد صحبي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سابق، ص 71

و التركيز ويجعل من الممكن تحقيق التأثير الايجابي في تلك المحاور

- لا يمكن ان يكون هنالك تحسين من دون قياس فاذا ما كانت المنظمة لا تعلم أين هي الآن من

حيث واقع عملياتها، فإنها لن تتمكن من معرفة مستقبلها وبالتأكيد فانها لن تتمكن من الوصول حيث تريد، فالعمل بدون قياس كالسفر في صحراء واسعة من دون بوصلة أو خريطة .

و تقوم عملية القياس أيضا بـ:

- تعزيز المسائلة
- تحسين عملية توصيل الخدمات
- إيصال جهود المنظمة للعاملين
- إعلام المتعاملين
- تحديد الغايات و المعايير
- اكتشاف المشاكل و معالجتها
- إدارة العمليات و تحسينها
- توثيق الانجازات.
- الحصول على صورة واضحة حول فاعلية و كفاءة البرامج و العمليات و الأفراد
- تحديد مسألة ما إذا كانت المنظمة تنفذ رؤيتها و تلبى غايتها الاستراتيجية التي تركز على العملاء
- توفير نتائج قابلة للقياس لغرض إظهار سير التقدم نحو الغايات و الأهداف
- تحديد فاعلية المنظمة

إذا نستنتج أهمية تقييم و قياس الأداء المالي بشكل عام على أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

3- المطالب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

إن الأداء بمختلف أنواعه يعتبر دالة تابعة للعديد من المتغيرات و العوامل التي تؤثر فيه سلبا أو إيجابا و يعتبر تحسين الأداء مهما سواءا على مستوى الأنظمة الفرعية أو على مستوى المؤسسة ككل.

لذا وجب تحديد هذه العوامل أو على الأقل حصر أهميتها على النحو الذي يسمح بالعمل على تعظيم آثارها الايجابية و تقليل آثارها السلبية.

و يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل تؤثر في الأداء من الداخل و عوامل تؤثر فيه من خارجها.

3-1- العوامل الداخلية:(1)

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات

و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في الشركات و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الانتشار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها و من تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمان المواصلات التي تسهل لدار الشركات اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية .

¹محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، صص 48-51.

2-المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرارات و أسلوب الإدارة و

توجيه

الأداء و تنمية العنصر البشري، و يقصد بوضوح التنظيم ادراك العاملين مهام الشركة و اهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها و أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين عن المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء.حيث يقوم المناخ التنظيمي عل ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و تندرج تحت التكنولوجيا عدد من الانواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواثمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة والتنويع بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

4- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها :

➤ إجمالي الموجودات

➤ إجمالي الودائع

➤ إجمالي المبيعات

➤ إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء الشركة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

3-2- العوامل الخارجية:

تتمثل في مجموعة المتغيرات و القيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها فهي بذلك تنتمي الى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها و مصدر المخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها ،فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء و التخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة و يمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية ،عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية، عوامل سياسية وقانونية.⁽¹⁾

1- العوامل الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية الأكثر انعكاسا على الأداء وذلك نظرا

الطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مختلف مواردها و مستقبل منتجاتها من جهة أخرى. وهي بدورها تنقسم حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة (Macro) كالفلسفة الاقتصادية للدولة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة.. الخ. وأخرى قطاعية (Meso) كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق، دورة حياته، الأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور في القطاع... و تتميز العوامل القطاعية عن

¹ عبد الملوك مزهودة، مرجع سابق، صص 92-93

العامه بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة وفي الأجل القصير نسبيا، إذ أن حدة المنافسة مثلا قد تجعل المؤسسة في وضعية حرجة نوعا ما وهو ما ينعكس مباشرة على أدائها وفي أجل أقصر نسبيا في حين تكون آثار الفلسفة الاقتصادية غير مباشرة وتمتد على أجل طويل، وكذلك بالنسبة للمواد والطاقة، فإن تذبذبهما بين الوفرة والندرة النسبية وفي فترات قصيرة يجعل هذا العامل يتأرجح بين الفرصة و الخطر وبالتالي تحسين أو تخفيض الأداء.

2- العوامل الاجتماعية و الثقافية:

لا تفل أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية عن العوامل الاقتصادية فلها تأثير نظرا لأهمية البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة من جهة ومساهمة عوامله في كثير الأحيان في تغيير العوامل الأخرى (الاقتصادية والسياسية ...) من جهة ثانية. وعلى الرغم من صعوبة تحديد إطار هذه العوامل فإن هناك من المفكرين من حاول حصرها حيث يرى Koontz et O'Donnel أن الأولى تتكون من المواقف والرغبات ومستوى الذكاء والتربية و قناعات وعادات الأفراد الذين يكونون مجموعة أو مجتمعا ما، في حين يرى G.Bressy أن الثانية تتضمن "نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة. وعلى كل تبقى هذه العوامل أوسع من أن تحصر أو تضبط وإنما تبقى "دراسة الإطار الثقافي والاجتماعي تساعد على فهم و تفسير المواقف الاجتماعية المختلفة والاتجاهات والأهداف التي يؤمن بها الأفراد"، فانتشار الأمية مثلا يعني محدودية القراء والمتقنين مما يحد من فعالية الإشهار وبالتالي أداء المؤسسة، كذلك الضوابط الاجتماعية كثيرا ما تقف عائقا أمام انتشار منتوجات المؤسسة مما ينعكس سلبا على أدائها.

3- العوامل السياسية و القانونية: تعتبر عنصرا هاما بالنسبة للمؤسسة بفرصها

ومخاطرها

وانعكاسات تغيراتها السريعة والمفاجئة على أدائها، ونذكر من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم... الخ.

وبما أن تغيرات هذه العوامل هي من إفرزات الحسابات السياسية فإن المؤسسات الاقتصادية أصبحت في كثير من الدول حتى المتقدمة منها تتدخل لتكييف تغيرات هذه العوامل وفقا لمصالحها، ولنا في قرارات الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بإقامة علاقات اقتصادية قبل السياسية مع الفيتنام خير مثال على ذلك.

4- العوامل التكنولوجية: نذكر منها المعارف العلمية، البحث العلمي والإبداعات

التكنولوجية، براءات الاختراع.. الخ. تمثل أيضا عنصرا بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجية التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية و التنبؤ بها، وتقييمها، وتحديد آثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستقبلها، بل إن دورها لا ينحصر في المتابعة بل يتعدى إلى تشجيع بحوث التطوير والتنمية على المستوى الداخلي لها من أجل أن تكون سباقة إلى الإبداع والاختراع و بالتالي التحسين الدائم لمختلف أنشطتها سواء كانت تقني أو تسيرييه.

المبحث الثاني: قصور مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية و ظهور المدخل القيمي للأداء المالي

يمثل الأداء الدافع الأساسي لوجود اية مؤسسة من عدمها كما يعتبر العامل الأكثر إسهاماً في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرار لذلك ظهرت الحاجة الى التقييم للتحقق من ما إذا كان أداءها مطابقاً لما خطط له أم لا فهو يعتبر عملية مراقبة تدفع بالمؤسسة نحو تحقيق أهدافها، والذي لا يتأتى إلا من خلال دراسة كافة القيم المحاسبية بواسطة المؤشرات المالية وتعتبر المؤشرات المالية التقليدية وسيلة لضمان استمرارية المؤسسة الاقتصادية وهي أحد أساليب التقييم للأداء المعتمدة في عدد من المؤسسات الاقتصادية وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال :

- دراسة مؤشرات تقييم الأداء التقليدية.

- أوجه قصور مؤشرات تقييم الأداء التقليدية.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء التقليدية وأوجه قصورها

سنتعرف فيما يلي على أهم المؤشرات المالية التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة سابقاً والمتعارف عليها قبل سنة 1990 وهي السنة التي تم خلالها بداية ظهور مؤشرات جديدة تركز على مصطلح خلق أو انشاء القيمة .

1-1 مؤشرات تقييم الاداء التقليدية:

1-1-1:نسب السيولة: liquidity ratios : تلجأ الإدارة المالية إلى نسب السيولة للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة في تواريخ استحقاقها خاصة قصيرة الأجل منها ويكمن الهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب في الحكم على مدى سرعة التحويل لأصول المؤسسة الى نقدية لإيفاء التزاماتها ومن أهم هذه النسب (نسبة التداول والنسبة السريعة ،نسبة سيولة الذمم المدينة ، نسب سيولة المخزون السلعي .

مقياس عدد أيام الدفع المطلوبة الخ ونحسب كل منها بالصيغة الآتية (1) :

- نسبة التداول : الموجودات المتداولة

المطلوبات المتداولة

-النسبة السريعة = الموجودات المتداولة - المخزون السلعي

المطلوبات المتداولة

- سيولة الذمم المدينة = الذمم المدينة 360x يوم

المبيعات الآجلة السنوية

- سيولة المخزون السلعي = 1 360x يوم

معدل دوران المخزون السلعي

1-1-1 نسب المديونية: (نسب الرافعة المالية) financial leverage ratio

تقيس هذه النسبة مدى درجة اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة في تكوين أموال الشركة و كلما زادت هذه النسبة كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في تكوين اموال الشركة ،ففي حالة تصفية المؤسسة تزيد هذه النسبة من معدل المخاطر، كما يمكن لهذه النسبة أن تحدد مدى استقلالية المؤسسة حاليا و من الأحسن أن لا تزيد عن 1% كنسبة معيارية حتى يمكن للمؤسسة حرية اتخاذ القرارات الخاصة لأن ارتفاع هذه النسبة تقيد عمليات المؤسسة و يجعلها عرضة للتدخلات و الضغوطات الخارجية للدائنين منها(رفع تكلفة الأموال المقترضة)وعليه فمن الواجب أن يكون هناك توازن مناسب بين استعمال الدين و حقوق الملكية و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية مزيدة ومنفحة 2008 ص-ص-
125-131 (يتصرف)

$$\bullet \text{ معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة}}{\text{الفائدة}}$$

مجموع القروض

$$\bullet \text{ نسبة القروض الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حق الملكية}}$$

1-3-1-1 - نسبة الربحية:

هي جملة من المؤشرات المالية التي تعمل على تقييم قدرة المؤسسة أو الشركة الحقيقية على مدى تحقيق الأرباح و الاستمرارية بالنشاط، و هي احدى أهم النسب التي تهتم الادارة المالية بها، لأن تحقيق الربحية يعني التحسين في الأداء المالي كما أنها تعكس مدى كفاءة و سياسة الإجراءات و القرارات والسياسات و الاستراتيجيات و بمعنى أشمل يعكس الأداء الكلي للمؤسسة الذي تعتمده الادارة و يمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

1-3-1-1 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) RETURN ON EQUITY (1)

تشير هذه النسبة على ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك الشركة، أي أنها تعكس ربحية الاستثمار الممتلك، فكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الادارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم و العكس يحصل عندما تتخفض هذه النسبة ، تعتبر أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد و بالتأكيد فان ارتفاع ربحية السهم الواحد لابد وأن تؤثر على تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق.

و يمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

النتيجة الصافية

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹Brealey R.K yers.endallen S,USA,2011,sundamentals of corate finance,7 chEd,MCGraw-hill éducation,193

1-1-3-2: معدل العائد على الاستثمار (Roi) Return on Investment⁽¹⁾

كما يسمى أيضا بالقابلية الإرادية (earning power) يعد أكثر المؤشرات التحليلية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و هو مؤشر يعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المؤسسة أو الشركة و ارتفاعه يدل على كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة و المتعددة و كذا كفاءة القرارات المالية التي اتخذتها الإدارة المالية .

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

نتيجة الاستغلال الصافية

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال الصافية}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

1-1-3-3: معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assests

يوضح علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها و هو يعني أن تقوم الشركة بشراء الأصول للقيام بالأعمال و يعكس العائد على الأصول مدى نجاح الشركة في استخدامها لأصولها من أجل در أكبر قدر ممكن من الأرباح و كلما زاد معدل العائد على الأصول كان هذا أفضل بالنسبة للمساهمين و الشركة أو المؤسسة.

و يمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

النتيجة الصافية

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص.ص 137.133

-1-3-4- مؤشر ربحية السهم : Earning per share Ratio.

تعكس هذه النسبة مستوى ربحية السهم الواحد، فهي تعبر عن عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع للسهم و تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة (النتيجة) أي الربح المتاح للملاك على عدد الأسهم العادية المصدرة.

النتيجة الصافية

$$\text{نسبة ربح السهم عادي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

-1-1-4- نسبة النشاط :

و هي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف تقييم قدرة الشركة أو المؤسسة على ادارة أصولها الثابتة و المتداولة، فهي تقيس كفاءة المؤسسة التي تستخدمها في ادارة أصولها و الموارد المتاحة لها و هذا يتم من خلال اجراء عملية مقارنة بين كل من مستوى المبيعات و مستوى الاستثمار في عناصر الأصول، و هي تعد مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء على المدى البعيد لربحية المؤسسة. ونذكر من أهمها (1)

-1-4-1- معدل دوران الأصل الاقتصادي: (2)

تمكننا هذه النسبة من معرفة الكفاءة الانتاجية للمؤسسة وهذا من خلال معرفة مساهمة رأس المال المستثمر في توليد رقم الأعمال و يحسب من خلال العلاقة الآتية:

رقم الأعمال

معدل دوران رأس المال

الأصل الاقتصادي

1عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009، صص 204 207

1محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، صص 83.

(2)Quiey et le Fit Y finance d'entreprise, 14ed, éd, Deloz ,gestion Paris, France ,2015, p288.

1-1-5- النسب التشغيلية :

تسمح هذه النسب بتقييم الاداء المالي للمؤسسة و هذا انطلاقا من الحسابات الوسيطة للتسيير حيث تقارن هذه النسب بين ربحية المؤسسة و العوائد.

1-1-5-1- نسبة الهامش الصافي :

تقيس هذه النسبة السياسة التجارية للمؤسسة و الحالة التنافسية في السوق الذي تنشط فيه هذه المؤسسة و تحسب بالعلاقة الاتية:¹

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

1-1-5-2- نسبة تغطية المصاريف المالية :

تسمح لنا هذه النسبة بقياس قدرة المؤسسة أو الشركة على تغطية مصاريفها المالية انطلاقا من الثروة الممكن تحقيقها و تحسب وفق العلاقة الاتية:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{الفائض الإجمالي}}$$

1-2- أوجه قصور مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية:

على الرغم من أهمية التحليل النسبي الذي يشكل محور الاتجاه التقليدي في تقييم الأداء المالي و شيوعه الا أن المؤسسة و باستخدامها مثل هذه المؤشرات لتتلاءم و متغيرات البيئة الداخلية الا أن تقييم الأداء لا يتم تطويره بما يتناسب مع التطورات و المتغيرات الهائلة في بيئة الأعمال التي تشهد منافسة

¹ Hubert de la Bruslrie , Analyse, financière, information, financière et diagnostic,4ed éd, paris, France,2010,p158

عالمية شديدة حيث أصبحت هذه المؤشرات عاجزة على اظهار مقدره المؤسسة في البقاء أو الاستمرار لممارسة نشاطها، الا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض الانتقادات التي حدثت من أهميته ولكن اعتماده كأسلوب مطلق من قبل الادارة المالية في تقييم الأداء و من بين هذه الانتقادات نذكر

1-2-1 **المعالجة المحاسبية:** ان المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الميزانية أو قائمة الدخل تؤثر تأثيرا كبيرا على النسب المالية المستخرجة مثل علاج الاندثار (الهلاك) و الأرباح المحتجزة و تسعير بعض العناصر أو تقييمها و غيرها وبالتالي فان اختلاف نتائج النسب المالية و بالتالي اختلاف أسلوب استخدامها في تقييم الأداء⁽¹⁾.

و تعتمد المعالجة المحاسبية على المعلومات المحاسبية التي يمكن التلاعب بها بسهولة و لا تأخذ بالاعتبار الخطر.

1-2-2-2 **نتائج النسب المالية:** لا تعني نتيجة النسبة المالية شيء ما لم يتم مقارنتها بمعيار يستخدم لأغراض المقارنة ،ومع ذلك فان كلتا الحالتين النسبة المالية و المعيار المستخدم في المقارنة لا يمثلان شيء من الناحية التقييمية لأنهما يحدثان في الماضي.

1-2-2-3 **مجموعات النسب المالية:** ان مجموعات النسب المالية جميعها لا بد أن تتكامل في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن شركة الأعمال لأن الاقتصار على مجموعة واحدة أو عدة نسب قد يكون مضللاً⁽²⁾

1-2-2-4 **كثرة النسب:** يتم استخراج الكثير من النسب المالية باستخدام الأرقام الواردة في الميزانية العمومية للشركة في لحظة زمنية، اذ كثيرا ما تحدث تغيرات سواء قبل اعداد الميزانية أو بعدها تجعل الحكم على أداء الشركة حكما و قتي مرهون بهذه اللحظة الزمنية.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ذكره، ص 151 بالتصرف

² عدنان تايه النعيمي، ارشد قواعد التقييمي ،مرجع سابق ذكره، ص ،ص 219،218 بالتصرف

المطلب الثاني: المدخل القيمي للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يحتل موضوع خلق القيمة مكانة مهمة في مراكز القيادة و التسيير داخل المؤسسات الاقتصادية، فالتسيير بالقيمة أصبح ميزة مرتبطة بالمنشآت الكبرى كمحاولة منها للانتقال بالوظيفة المالية من النشاط المحاسبي الى النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى خلق قيمة، فتطور المؤسسة الاقتصادية مرتبط بمدى قدرتها على خلق قيمة لشركائها وحملة الأسهم ، ففي الوقت الحالي بتحقيق نمو في ثروة الملاك، من خلال تحقيق تدفقات نقدية بتكلفة رأس مال لمشروع معين، و من هنا ظهرت المؤشرات الحديثة، لقياس الأداء المالي تستخدم لقياس الأداء المالي المعبر عنه بخلق القيمة، نحاول في هذا الجزء التطرق لمفهوم خلق القيمة و الى أهم هذه الطرق و التي نالت شهرة كبيرة في أوساط الأكاديميين و تبنتها مكاتب الاستشارة ذات السمعة العالمية.

2-1 مفاهيم أساسية عن القيمة في المؤسسة

تهدف المؤسسة الاقتصادية مهما كان نوعها الى تعظيم قيمتها لفائدة ملاكها (المساهمين) و هو ما جاءت به النظرية المالية الحديثة من جهة و بالنظر لتطور نظرية هدف المؤسسة من جهة أخرى ، فاستمرارية المؤسسة أصبحت مرهونة بمدى قدرتها على تراكم ثرواتها التي تقاس بمدى خلق القيمة لذلك تعين عليها توجيه مختلف القرارات نحو ذات الهدف.

ان عملية تحديد المفاهيم و المصطلحات أمر مهم في البحث العلمي و هي نقطة الارتكاز في اجلاء الغموض و التداخل في الأفكار التي تراودها اذ أن استخدام المفاهيم و المصطلحات تعطي للقارئ المختص و الغير مختص ما تنطوي عليه هذه المفاهيم من مضامين.

وقد اختلف الباحثين و المفكرين في تحديد معنى القيمة او الوقوف على مفهوم موحد و ذلك راجع للنشأة الفلسفية من جهة لهذا المفهوم فظهوره كان مرتبطا بالفلسفة المثالية، و رغبة في ايضاح مصطلح القيمة و بناء تصور متكامل لهذا المفهوم نحاول أن نورد هذه التعريفات المختلفة و الاحاطة بجل ما تتضمنه من معاني.

القيمة لغة: القيمة هي ما يقدر به الشيء فقيمة الشيء قدره قال بن الوردى: "قيمة الانسان ما يحسنه أكثر الانسان منه أو أقل"

و قيمة المتاع: "ثمنه (ج) قيم (1)

و يقال مالفلان قيمة أي ما له من ثبات و دوام على الأمر.

و الأصل الاشتقاق لكل قيمة و معناها في الأصل "أنا قوي" أو أنني بصحة جيدة أي يشمل على معنى المقاومة و الصلابة و عدم الخضوع للتأثيرات و أيضا على معنى التأثير في الأشياء و القدرة على ترك بصمات قوية عليها (2).

اذن فكلمة قيمة تدل على ان الشيء يحمل في ذاته منفعة او وزنا او ثمنا سواء تعلق ذلك بالمعنى بأشخاص او اشياء او معاني او أوجه نشاط ما.

اصطلاحا : للقيم أهمية كبيرة في حياتنا فقد تناولها العديد من الباحثين والدارسين بالتحديد والتعريف كما يعتبر مفهوم القيم من المفاهيم الشائعة، فنجد آدم سميث فيرى بأن "القيمة تطلق على كل ما هو جدير باهتمام الفرد لاعتبارات مادية أو معنوية أو اجتماعية أو أخلاقية أو دينية أو جمالية." (3)

1-1 القيمة في الفكر الاقتصادي:

يستخدم مفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي للتعبير عن منفعة أو السلعة وبالتالي تدور قيمة السلعة حول المنفعة المتوقع الحصول عليها من هذه السلعة و استقرار الفكر الاقتصادي على أن القيمة تتحد بكل من التكاليف و المنفعة ، و يلاحظ أن التكلفة تشير الى الماضي بينما المنفعة تشير الى المستقبل، فالفكر الاقتصادي من خلال مدارسه المختلفة يصنف النظريات العلمية المفسرة للقيمة الى ثلاث محاور رئيسية وهي: (4)

¹ علي بن هادية واخرون، القاموس الجديد للطلاب، الشركة التونسية للتوزيع و المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، الطبعة الخامس، 1984، ص871.

² الصميلي، أحمد بن علي، القيم لتنظيمية و دورها في احداث التغيير التنظيمي، دراسة مقارنة بين الأمنية و المدنية، أطروحة دكتوراه، 2015، ص-ص7-8.

³ بكوش ليلي، محجر ياسين، القيم التنظيمية: مدخل مفاهيمي، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 30، سبتمبر، 2017، ص562.

⁴ رفيق يوسف، عبد العزيز قتال، تقييم المؤسسات دراسة حالة تطبيقية، طبعة 2021، دار المجد للطباعة و الشر و التوزيع، ص-ص9-16

1-1-1 منظور الانتاج الفكري:

يعتمد أصحاب هذا المنظور في تفسيرهم للقيمة على القيمة الموضوعية المتمثلة في تكلفة الانتاج و هنا نجد اتجاهين ، اتجاه يعتمد أو يأخذ بالتكلفة البسيطة و تيار يأخذ بالتكلفة المركبة.

يعكس تيار التكلفة المركبة آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية و على رأسهم ادم سميث الذي قام بصياغة نظرية العمل التي ترى أن القيمة تتحد على أساس ساعات العمل المبذولة في سبيل انتاج المنتج و أيده في ذلك d ricardo و اخل عنصر رأس المال الى جانب عنصر العمل لتظهر بعد ذلك نظرية تكلفة الانتاج التي طورها jono siwarth mill الذي يرى أن السعر اللازم لإنتاج السلعة يتمثل في تكاليف الانتاج متضمن الربح العادي المتوقع من طرف المنتج.

ميزت المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للقيمة بين القيمة الاستعمال و تفسيرها بالمنفعة و القيمة التبادلية التي تمثل العلاقة أو نسبة تبادل الوحدات بين السلع و هنا ميزت بين قيمة المبادلة للسلع غير القابلة لإعادة الانتاج و فسرتها بالقدرة النسبية و قيمة مبادلة القابلة لإعادة الانتاج و فسرتها بتكلفة الانتاج أي العمل و رأس المال (التكلفة المركبة) و هو ما يمثل محور اهتمامهم.

تيار التكلفة البسيطة من أبرز روادها كارل ماركس الذي جاء بنظرية فائض القيمة التي تعتبر أساس التحليل و النقد الموجه للمدرسة الرأسمالية، لاحظ ماركس امكانية أن تتوفر القيمة الاستعمالية منفعة للشئ دون أن تكون له قيمة مبادلة فالشئ لا يمكن أن تكون له قيمة ان لم يكن نافعا، و العمل المتضمن في سلعة غير نافعة يكون قد أنفق دون فائدة، ويرى ماركس أن القيمة تقاس بكمية العمل المتضمن في السلعة واستبعد ماركس قيمة الاستعمال في تفسير القيمة، واستنتج أن العمل هو أساس القيمة و المفسر لها، و عليه تتحد قيمة السلعة عند ماركس بكمية العمل فيها سواءا بصورة مباشرة أو غير مباشرة و هو ما يحدد قيمة السلعة.

1-1-2- منظور المنفعة:

نهاية القرن 18 حاول رواد المدرسة الطبيعية (جالياني، تيرجو، كونداليك) تفسير القيمة انطلاقا من المنفعة و خلصوا الى أن قيمة السلعة تكمن في اشباع حاجات الانسان لا فيما انفق عليها، خلص هذا الفكر

الى أن المنفعة شرط أساسي للقيمة و من جهة اخرى المنفعة تفسر القيمة و لا تصلح أن تكون مقياسا لها.

1-1-3- منظور تكلفة الانتاج و المنفعة معا:

حاول (j.b.say) التوفيق بين منظور التكلفة و منظور المنفعة ، فهو يرى أن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية العمل المبذول فيها فقط بل تتحدد أيضا بالمنفعة، فهو استطاع أن يخلص الى علاقة المنفعة بالقيمة و هو من أعطى الأساس لنظرية القيمة عند مارشال حيث يعتبر هذا الأخير أول من استطاع الجمع بين فكرة الكلاسيكيين و الحديثيين في تفسير القيمة و لا يمكن لأحدهما تحديد القيمة دون الآخر.

2-1-2 القيمة في الفكر المالي :

يهتم الفكر المالي في دراسته للقيمة بقيمة المؤسسة عكس القيمة في الفكر الاقتصادي، حاول الفكر المالي دراسة قيمة المؤسسة من خلال ما يعرف "بنظرية قيمة المؤسسة" و يرجع الفضل في ظهور مفهوم القيمة الذي يعد أساسا للنظرية المالية الى الاقتصادي الشهير (jhon burr williams) سنة 1938 الذي بين أن قيمة أي أصل تتحدد انطلاقا من قيمة جميع التدفقات المالية المقدره التي يطرحها هذا الأصل، وتعود أصول هذه الفكرة الى أعمال الاقتصادي (iviniy fisher) سنة 1970، الذي وضع أسس تحليل القيمة المالية التي تعتبر ركيزة نظرية الاستثمار، كما أنه حدد القيمة الجوهرية للسهم عن طريق نموذج استحداث توزيعات الأرباح، التي طورها (my giorden el e shaqiro) سنة 1956، فأصبحت قيمة السهم بمفاضلتها يساوي مجموع توزيعات الأرباح المستحدثة مضاف اليها معدل نمو الأرباح .

مهدت هذه الدراسات الى ظهور النظرية المالية الحديثة التي أدخلت حالة عدم التأكد في الدراسات و النماذج المستعملة واتخذت مفهوم تنظيم قيمة المؤسسة (ثروة الملاك) كهدف رئيسي للمؤسسة.

2-1-3- القيمة في الفكر الحاسبي:

يمثل القياس جوهر العمل المحاسب، و هذا من خلال استخدام الأرقام في التعبير عن الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية بهدف تحديد نتائجها و وضعيتها المالية فهو لم يوضع نظرية مستعملة للقيمة كما ورد في الفكر الاقتصادي، بل تناول القياس من خلال مدرستين رئيسيتين هما مدرسة التكلفة

التاريخية و مدرسة القيمة العادلة و ما يميزها عن بعضهما أن الأولى ارتبطت بالاستقرار الاقتصادي أي مبدأ ثبات وحدة النقود ومبدأ الحيطة و الحذر و الثانية ارتبطت بالتضخم الاقتصادي.

2-2 أنواع القيمة: تعددت واختلفت مفاهيم القيمة و في ما يأتي أهم المفاهيم نذكر منها:¹

- القيمة السوقية العادلة
- القيمة الاستثمارية
- القيمة الاستعمالية (الابتدائية)
- قيمة التصفية
- القيمة القابلة للتأمين
- قيمة النفايات أو القيمة المتبقية
- القيمة الدفترية
- قيمة شهرة المحل
- قيمة المشروع المستمر
- قيمة الاحلال

2-2-1 القيمة الاستعمالية (القيمة التبادلية):

القيمة الاستعمالية عكس القيمة التبادلية و ترتبط القيمة الأخيرة بقيمة الشيء المملوك أو الأصل عندما يتم تبادله في حد ذاته منفصلا عن وجود كيان تشغيلي ما والقيمة التبادلية أقل من القيمة الاستعمالية لأصل ما في مشروع الأعمال المستمر فأجهزة الصراف الآلي في فرع بنك ما تكون قيمتها أقل لو بيعت منفصلة عما لو بيعت كجزء من الفرع بأكمله.

2-2-2- القيمة السوقية العادلة:

¹ طارق عبد العال حماد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، صص 12-20

القيمة السوقية العادلة هي المبلغ المعيّر عنه نقداً أو بما يعادل النقد الذي يتم به إنتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب، ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأن نوع من الإكراه.

2-2-3- القيمة الاستثمارية :

هي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من أصل ما بالنسبة لمشتري معين، و القيمة الاستثمارية يمكن ان تختلف اختلافا كبيرا من مشتري محتمل لأخر بسبب عدة أسباب و بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تقدير المشتري المحتمل (مثل تفاؤل المشتري لدى إدراك المخاطرة فرص خلق القيمة المتصورة... الخ)

2-2-4- قيمة شهرة المحل :

هي مجموع الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بدقة التي تجذب العملاء إلى منشأة أعمال معينة وهي في جوهرها توقع إستمرار تفضيل العملاء وتشجيعهم لأي سبب من الأسباب.

2-2-5- القيمة الدفترية:

القيمة الدفترية ببساطة هي التكلفة التاريخية لذلك الأصل ناقص الاهتلاك المتراكم، أما بالنسبة لمشروع الأعمال تكون القيمة الدفترية هي مجموع القيم الدفترية لكل الأصول الفردية ناقص الاهتلاك المتراكم و في الاطار المحاسبي يطلق عليه أيضا القيمة الصافية أو حقوق الملكية الفردية

2-2-6- قيمة التصفية:

و هي تعبر عن المبلغ الصافي الممكن تحقيقه في حالة انهاء أعمال مؤسسة ما و بيع أصولها كل على حدى و الوفاء بالتزاماتها وقد تكون تصفية اجبارية أو تصفية منظمة.

2-2-7- القيمة القابلة للتأمين:

القيمة القابلة للتأمين مباشرة وواضحة جدا فهي ببساطة القيمة للأجزاء القابلة للتلف من أصل ما التي سيتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة الخسارة.

2-2-8- قيمة الاحلال:

القيمة الإحلالية لأصل هي تكلفة تملك أصل جديد ذي منفعة مساوية و تقدير التكلفة الاحلالية يأخذ في الاعتبار الكيفية التي سيتم بها استبدال الأصل بمواد أحدث او تكنولوجيا متطورة.

2-2-9- قيمة النفايات أو القيمة المتبقية :

قيمة النفاية هي المبلغ الممكن تحقيقه عند بيع الأصل أو التصرف فيه بأي صورة أخرى بعد أن يصبح عديم الفائدة للمالك الحالي وينقرر إخراجها من الخدمة، و هي تختلف عن قيمة الخردة التي تفرض أن الأصل أصبح عديم النفع لأي شخص و في أي غرض.

2-3- نشأة و تطور مفهوم خلق القيمة:

مفهوم خلق القيمة ليس بالمفهوم الجديد فقد تناوله مارشال سنة 1980 تحت اسم الربح الاقتصادي و يعرفه بأنه: " رأس المال المستثمر مضروب في الفارق بين العائد على الاستثمار و تكلفة رأس المال "أما دونالدسون بروان تناول مفهوم خلق القيمة في مقال كتبه سنة 1924 بقوله: " هدف المسير ليس بالضرورة تحقيق مردودية عالية على رأس المال ،لكن أكثر من ذلك أن كل نمو في النشاط يحقق ربح على الأقل مساوي لتكلفة رأس المال الاضافي المطلوب."

وقد تطور مفهوم خلق القيمة لحاجة المؤسسة الاقتصادية الى الأموال و المنافسة ففي سنوات الثمانينات ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية مما أدت الى تسارع وتيرة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، فصعب اقتناء الأموال من السوق بحرية هذا ما جعل المؤسسات تبحث معيار لتحقيق الاستقرار المالي في ظل منافسة شديدة للحصول على الاموال و كذلك بروز المساهم من خلال ظهور مجموعات عديدة مثل معاهد الاستثمار ،صناديق المعاش و غيرها في سنوات التسعينات تهدف لإيجاد مكانة للمساهم لتحقيق استقراره و المطالبة بمردودية مقبولة في اطار ظروف السوق.

حقق تطور مفهوم خلق القيمة تعظيم ثروة املاك (المساهمين) في الأجل الطويل و توليد تدفقات نقدية كافية لضمان حد أدنى من التوزيعات على المساهمين⁽¹⁾

¹تاريخ الاطلاع 2021/04/05، على الساعة 13:28 107.www. ll.Ftedia.com

فخلق القيمة يعبر عن ثروة ناجمة يمكن اعادة توزيعها لأصحاب المصلحة داخل و خارج المؤسسة.

و هي أيضا خلق ثروة ناجمة عن تنفيذ من قبل المؤسسة لعوامل الانتاج (رأس المال، العمل، التقدم التكنولوجي...)

وتعرف أيضا على أنها: "الفرق الموجب الناتج عن طرح التكاليف المحتملة من العائد المحقق".

حيث يتم خلق القيمة من خلال معرفة كيفية استغلال الفرص و حسن الاستفادة منها⁽¹⁾

2-4 مبررات المدخل القيمي للأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن الوضعية المالية للمؤسسة و تكمن أهميته في معرفة مدى استمرارية المؤسسة و قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و هذا يعتبر أحد أهم المبررات اللازمة لتحديد معنى أدق للأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية و يمكن ارجاع هذه المبررات الى عدة أسباب رئيسية نذكر منها:

2-4-1 اختلاف رؤي الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

حيث استندت بعض تعاريف الوظيفة المالية الى القرارات المالية المتخذة الاستراتيجيات الخطط لأهداف السياسات المالية و أيضا مواجهة المصاعب و العقبات المالية...و الواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد و توضيح و الكشف عن طبيعة الوظيفة المالية الأمر الذي يجعلها غامضة و عاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض الى عدم الشمول من جهة و عدم التوحيد من جهة أخرى سببه تباين وجهات نظر المهتمين فهناك الجماعة التقليدية حيث تنسب الى الوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلية عاجلة أو آجلة، في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل : هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة و تجاوز المصاعب المالية؟ كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال و حسن استخدامها؟

³³David N. F uller, Value Création:Theory and Practice,2001,p, تاريخ الطباع 6-04-2021 على

الساعة الشائعة مساءا

3فيليبس فأردلز،ترجمة علا أحمد الصباح،الادارة الاستراتيجية مجموعة النيل العربية للنشر،الطبعة

الاولى،مصر،2008،ص،107

2-2-2- تطور النظرية المالية الكلاسيكية الى نظرية مالية معاصرة:

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأن الوظيفة المالية الكلاسيكية في مؤسسة دور المزود بالأموال و تسييرها و تعرف باسم "مالية المؤسسات" "مالية الشركات" و تبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث.

لكن سرعان ما رأى هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات و ظروف عدم التأكد و التظليل المعلوماتي... فضلا عن التحديات التي تواجهها المؤسسات بازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر و الغير مباشر، التقدم التكنولوجي، دور النقابات واتحادات العمال، حدة المنافسة، شروط سوق المال، المؤسسات المصرفية ندرة الأموال، الى جانب ارتفاع تكلفتها.

لم يدم مسعى النظرية المالية الكلاسيكية طويلا حتى أثارت في ظل الظروف الغير المؤكدة الى جانب انفصال الملكية عن الادارة برز هدف مالي تقليدي، مدعم من طرف الملاك وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم أن النجاح المالي هو للمؤسسة برمتها و ليس للمساهم بمفرده و لكنه أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة حينئذ كان بزوغ النظرية المالية شبه تقليدية، الهادفة الى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة و الذي بدوره أدى الى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل و من هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال.

وخلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1960 بزغت النظرية المالية الحديثة المعاصرة رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق إلا أنها في فحواها واقع إقتصادي ساهم بشكل واضح في نشوء علم التنظيمات ووفقا لرؤية البروفيسور Canso تعد النظرية المالية المعاصرة نمودجا خارجيا للمؤسسة خاضعا لقوانين سوق الأصول، وذلك بالفصل بين رأس المال الإقتصادي ورأس المال المالي.

2-4-3 تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية:

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع إلى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح واستمرت هذه النظرية إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية ذلك أن

المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانيات المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح، مدة الإهلاك..). في فترات التضخم والوهم النقدي. لكن سرعان ما تفتنت النظرية المالية سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات الصلة بالمرودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو الأصول لاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار وهذا ما يفسر بأن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال البعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة.

في نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا و موازاة مع المؤشرات السوقية (البورصة) لما تكتسبه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط الوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة.

يرى anas tasou pouls j.p أن المؤسسات الرائدة في الأداء هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة و في ظل توزيع مواردها في الوقت المناسب بشكل يعمل على تدنية عدم التأكد في بيئتها بفضل أساليب و قرارات منهجية و سليمة و هنا نعتقد أنه يعزز من موضوع البحث في علاقة القيمة بالأداء المالي، باعتبار أن قيمة المؤسسة تتحدد بأساليب التنبؤ بمستقبلها و ذلك باستعمال نماذج المحاكاة المالية.⁽¹⁾

2-5- مؤشرات الأداء المالي من منظور القيمة:

يتم استعمال هذه الطرق لقياس المردودية، كما تستخدم في قياس الأصدقاء المعبر عنه بخلق القيمة التي اخذت شهرة كبيرة في أوساط الأكاديميين وكاتب الاستفسارات ذات السمعة العالمية.

¹أدان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الباحثجامعة ورقلة، العدد، 4، الجزائر، 2006، ص-ص، 42-43.

2-5-1- القيمة الاقتصادية المضافة EVA économique value added

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها، وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية.

و تعبر القيمة الاقتصادية المضافة على الهامش الذي ينتج عن الفرق بني العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد التي استخدمتها، وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي: (1)

القيمة الاقتصادية المضافة = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة - (التكلفة الوسيطة المرجحة x الاموال المستثمرة) (t-1)x

$$EVA = NOPAT - (WACC * capital invest) * (t-1)$$

حيث: EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT: نتيجة الاستغلال بعد الضريبة

WACC: التكلفة الوسيطة المرجحة

capital investi: الاموال المستثمرة

t: معدل الضريبة

2-5-2- القيمة السوقية المضافة MVA: Market value Added

تتمثل هذه القيمة في الفرق بني القيمة الاقتصادية للمؤسسة والقيمة الاجمالية للأموال المستثمرة، من خلال ربط الوحدات اليت توافق بين قيمة المؤسسة في البورصة والقيمة المحاسبية لها ، وتعطى بالعلاقة

¹Mondher C and S Dubreuille S, 2009, Création de valeur et capital-investissement, collection synthex (france : Person),2009 p -p68-71

التالية⁽¹⁾:

$$Mva = \sum_{n=1}^n \frac{Eva}{(1 + wacc)^n}$$

حيث :

- EVA : القيمة الاقتصادية المضافة

- WACC : التكلفة الوسيطة المرجحة

- n : عدد السنوات

- MVA : القيمة السوقية المضافة

خلاصة الفصل الأول:

عرض هذا الفصل في مبحثين حيث عرض المبحث الأول المفاهيم الأساسية للأداء المالي و هذا من خلال إبراز أهمية تقييم الأداء المالي من أجل معرفة نقاط قوة و الضعف في المؤسسة و هذا من خلال استخدام ما درسناه. في المبحث الثاني مؤشرات تقييم الأداء سواء التقليدية أو الحديثة و التي تعتمد في حسابها على القوائم المالية، حيث تبين من خلال الدراسة قصور المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و هو ما أدى إلى ظهور مؤشرات تقييم الأداء الحديثة و هو محل الدراسة في الفصل الثاني.

¹سيدي امحمد عياد، علي بن الضب، «تكلفة رأس المال و مؤشرات انشاء القيمة» , مجلة الأداء المؤسسات الجزائرية، العدد02،جامعة ورقلة، الجزائر. 2013، ص129

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي

لمؤسسة صيدال من منظور

القيمة

تمهيد:

يحتل موضوع خلق القيمة أهمية و مكانة في مراكز التسيير و القيادة داخل المؤسسات الاقتصادية من أجل خلق قيمة المساهمين و الاطراف ذات المصالح فلقد أصبح ميزة مرتبطة بالمؤسسة كمحاولة منها للانتقال بالوظيفة المالية من الاعتماد على المؤشرات المحاسبية الى المؤشرات الاقتصادية لخلق القيمة حيث أضحت مؤسسة صيدال تأخذ به كمؤشر نمطي في التقسيم و كقياس شامل يساهم في اتخاذ القرارات المالية و الاستراتيجية كما تعتبر مؤشرات خلق القيمة من أهم مقاييس الأداء حيث تسمح بتطوير الخطط الاستراتيجية و تقسيم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها و مكافأة مسيريها ،كما نجد أن مجمع صيدال من بين أبرز وأكبر المؤسسات التي تنافس لمواكبة اقتصاديات السوق المبنية على خلق القيمة لمساهميها.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

يحتل مجمع صيدال مكانة هامة في مجال الصناعة الصيدلانية و يعتبر الرائد في هذه الصناعة داخل الجزائر حيث يمثل قطبا صناعيا مهما على مستوى السوق الجزائرية، بحيث استطاع أن يحقق في فترة وجيزة نتائج لابأس بها، كما أنه ينافس الشركات العالمية الكبرى و ذلك بالحفاظ على حصته السوقية المحلية و الاقليمية.

و سنتطرق في هذا المبحث الى التعريف بمؤسسة صيدال و تقسيم هيكلها التنظيمي ووظائفها و أهميتها و أهدافها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة:

يعتبر مجمع صيدال المنظمة الوطنية المنبثقة عن إعادة الهيكلة للصيدلية المركزية نموذجا لمستقبل صناعة الدواء في الجزائر باعتبارها التواجد العمومي الوحيد في سوق الدواء الجزائري.

1- نشأة وتطور مجمع صيدال

لقد تمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ENPP في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة ومركب المضادات الحيوية بالمدينة الذي كان بحيازة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC

(Societe Nationale des industries Chimiques) آنذاك. وفي سنة 1984 تغير اسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني لتصبح تحت تسمية "SAIDAL".

وأصبحت صيدال مؤسسة اقتصادية عمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير في فيفري 1989 وذلك تطبيقا للسياسة استقلالية المؤسسات. وتم بموجب ذلك تحويل رأسمالها إلى أسهم وأصبحت مؤسسة وطنية ذات أسهم. وفي إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي سنة 1993، تحملت الدولة جميع ديون وخسائر صيدال ومن جهة أخرى سمحت لها بإنشاء مؤسسات أو فروع جديدة تابعة لها. واستنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية في بداية سنة 1997 والذي تم بموجبه تقييم المؤسسة بتشخيصها داخليا وخارجيا، تحولت المؤسسة في

02/02/1998 بموجب عقد رقم 97/ 085 إلى "المجمع الصناعي صيدال".

وكان الهدف من هذه الهيكلية تمكين المجمع من البحث في مجال الطب البشري والبيطري، بالإضافة إلى لامركزية القرارات، حيث طرأت أولى التحولات على الصعيد: التنظيمي الذي كان مركزيا في السابق. وتم إعادة تنظيم المؤسسة إلى ثلاث فروع، هي: Antibiotical و Pharnal, Biotic

وهذا ما يسمى بالتنظيم الأفقي، بينما تم إحداث تنظيم عمودي بالشراكة مع الأجانب مثل: Pfizer وغيرها من المنظمات العالمية. وفي مارس 1999 وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20 % من رأسماله للمساهمين الخواص، دخل المجمع الصناعي صيدال بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد ب 800 دج وكان أول تسعيرة الأسهم المجمع. ومن خلال مسيرته، تمكن المجمع الصناعي صيدال من تحقيق نتائج هامة واستمرار نشاطه بتطور ملحوظ على المستوى الوطني والمغاربي وفي الحوض الأبيض المتوسط. وفي 2006/03/12.

تم اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خصوصتها واستكمال فتح رأسمالها والبحث عن شريك استراتيجي بهدف تحسين قدرتها التنافسية.

وفي سنة 2009 رفع المجمع الصناعي صيدال من حصته في رأسمال سوميدال إلى حدود 59% وفي سنة 2010 قام المجمع بشراء 20% من رأسمال منظمة إيرال كما رفع المجمع من حصته في رأسمال منظمة تافكو من 38.75% إلى 44.51%.

وخلال سنة 2011 قام مجمع صيدال برفع حصته في رأسمال إيبيرال إلى حدود 60%⁽¹⁾، كما شرع المجمع الصناعي صيدال في جانفي 2014 في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص : "أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك"، حيث أدى جديد في الهيكل التنظيمي للمجمع⁽²⁾.

¹ www.groupsaidal.dz

² http://procdz.blogspot.com/2016/07/blog-post.html. consulté le 13/03/2021.

المطلب الثاني : مهام المؤسسة وهيكلها التنظيمي:

يمكن تقسيمها الى مهام أساسية و اخرى ثانوية ⁽¹⁾:

- 1- المهام الأساسية : وتتمثل أهمها في:
 - إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء .
 - إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية .
 - الاهتمام أكثر بالمهام التجارية ، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق الدولية .
 - تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء .
 - القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجنسية.
 - المراقبة الاستراتيجية لجميع الفروع و التكيف معها.
 - تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع الصناعي صيدال.
 - تحديد استراتيجيات عمليات الإنتاج ، تطوير المنتجات الجديدة و الاتصال الطبي و التسويق.
 - تحضير و اعداد السياسيات العامة للمجمع الخاصة بمختلف الاستراتيجيات الصناعية المالية و التسويقية.

- المهام الثانوية :

- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية.
- تقديم الخدمات (التشكيل أو التركيب و التحليل).
- إنتاج منتجات التعبئة والتغليف .
- عبور و نقل السلع.

¹ عيادي امانة، و حمودة زهرة، التحليل الاستراتيجي و دوره في تعزيز المركز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، 2014-2015، ص65.

2- الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيدال :

نظرا لوجود مجمع صيدال ضمن محيط تنافسي كبير و من أجل مواكبة هذا الوضع بالإضافة الى القدرة على التجاوب مع التطورات الراهنة والمستمرة في سوق الأدوية ، قام المجمع بإعادة الهيكلة ووضع مخطط تنظيمي يتناسب مع هذه المتطلبات .

يتكون الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال مما يلي (1):

➤ **المؤسسة الأم: La Societe Mere** وهي تشمل الإدارة العامة للمجمع، الفروع الإنتاجية وأهم مساهمات المجمع، والوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة ووهران، مركز البحث والتطوير ومركز التكافؤ الحيوي، ويمكن تعريف هذه المديریات والمراكز فيما يلي:

- **الرئيس المدير العام:** يوجد في أعلى هرم المجمع وهو الذي يباشر عملية تسييره، إذ يقوم بإعطاء اللوائح والقرارات إلى المديرين المركزيين كما يقوم بالاجتماع معهم للنظر في التطورات الجارية على مستوى المجمع، كما يجتمع الرئيس المدير العام بمجلس الإدارة حسب الضرورة الملحة لدراسة المشاكل والحلول المترتبة عن سير المجمع، ومن بين مهام الرئيس المدير العام ما يلي:

- وضع السياسة العامة للمجمع وتحديد الإستراتيجية الشاملة.

- تمثيل مجمع صيدال داخليا وخارجيا.

- **الأمين العام (S.G):** يمثل الهيئة الاستشارية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، له تقرى بنفس الصلاحيات للرئيس المدير العام فقط و أن الفرق بينهما هو أن الرئيس المدير العام هو الذي يرأس مجلس الإدارة للمجمع في كل قراراته أما الأمين العام يعتبر كمحرك للمجمع لديه صلاحيات خاصة بالتسيير الداخلي للمجمع.

¹ بوزناق حسن، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة لخضر باتنة، 2019-2020، ص 228.

المصالح الوظيفية: والمتمثلة في:

➤ **مديرية التدقيق الداخلي:** تتمثل مهمتها أساسا في مراقبة التسيير، والمراجعة الداخلية لجميع حسابات

المجمع وكذا عمليات التحليل المالي.

➤ **مديرية إدارة البرامج:** مهمتها إعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل

الوحدات الإنتاجية.

➤ **مديرية ضمان الجودة:** تتمثل مهمتها في مراقبة مدى تطابق المواد المنتجة في صيدال مع المواد الأصلية

وكذا العمل على ترقية الجودة، كما تعمل على وضع وتنفيذ خطط تحسين النوعية وبالتالي تحقيق الجودة في المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية.

• **مديرية الشؤون الصيدلانية:** تعتبر همزة وصل بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي،

ومراجعة ملفات صنع الأدوية، تمتلك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، كما تعمل على التأكيد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، بالإضافة إلى قيامها بدراسة الملفات التقنية والصيدلانية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية التي أدت إلى الاهتمام بالتسويق الصيدلاني.

➤ **مديرية أنظمة الإعلام:** تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال أنظمة الإعلام الآلي، وإعداد

البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط مختلف الوحدات التنظيمية بشبكة الاتصالات عبر الانترنت والانترنت، لتسهيل وصول المعلومات والعمل على توحيد البرامج وإعدادها وفق الهيكل التنظيمي الجديد.

➤ **مديرية التطوير الصناعي والشراكة:** مهمتها السهر على تطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على

التكنولوجيا الحديثة، وكذا ترقية الشراكة مع المخابر العالمية، وتتم بالاستثمار خاصة في مجال الشراكة سواء مع المحليين أو الأجانب من أجل تعزيز المكانة الدولية للمجمع في الأسواق العالمية؛ بالإضافة إلى تحديد

مشاريع التحالفات الإستراتيجية.

➤ **مديرية المالية والمحاسبة:** تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية، في تسيير وضع الاستراتيجيات المالية،

وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية والعمليات التمويلية على المدى المتوسط والطويل، وكذا المساهمة في تسيير الموازنة و متابعة محفظة الأوراق المالية عبر السوق الثانوية (البورصة)، وإعداد جدول النتائج والحسابات.

➤ **مديرية المشتريات:** مهمتها إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية،

وكذا مختلف احتياجات المجمع بالشكل المناسب وفقا للأنظمة والإجراءات المعتمدة.

➤ **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** مهمتها تسيير الوسائل المالية والمادية، وإعداد تقديرات ميزانية

المجمع، كما تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقييمها، وكذا تسيير وصيانة العتاد والممتلكات العامة للمجمع.

➤ **مديرية الإعلام والاتصال:** تعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لكل نشاطات المجمع؛

كما تهتم بإعداد النشرات الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع بالإضافة إلى مهمة إصدار المجالات التالية: "Info Saidal" و"صيدال للصحة" "Saidal santé" و"صدي صيدال" "Saidal scho" و كذا إنشاء موقع الانترنت: Site Web: www.Saidal Group.dz

➤ **مديرية الإستراتيجية والتنظيم:** مهمتها إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الإستراتيجية

للمجمع والسهر على متابعتها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلية والدولية، من خلال وضع إستراتيجية تركز على اتفاقيات الشراكة واستحداث وحدات إنتاجية أو الحصول على رخص الإنتاج والتصنيع.

➤ **مديرية الشؤون القانونية:** تهتم بكل القضايا القانونية التي تهم المجمع، وضمان المساعدة القانونية لجميع

هياكله، إضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية والقانونية التي تساهم في تنفيذ برامج العمل، ومتابعة مختلف

النزاعات التي يكون فيها المجمع طرفا فيها، ودراسة مختلف عقود الشراكة

➤ **مديرية التكوين:** مهمتها إعداد الاحتياجات التكوينية ووضع وتنفيذ برامج تكوين الأفراد العاملين

والمخصصة لتنمية معارفهم وتحسين مستوياتهم.

➤ **مديرية الموارد البشرية:** وهي التي تتولى تسيير الموارد البشرية و تعتبر من أهم المديريات في المجمع كوها

همزة وصل بين إدارة المجمع والأفراد العاملين من جهة وبين الإدارة والنقابة من جهة أخرى. لم تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن الأعمال الروتينية كضبط تعداد المستخدمين وتصرفاتهم وحفظ

الملفات والسجلات الخاصة بالأفراد فقط بل أصبحت تعني باستقطاب وتوظيف الكفاءات البشرية وتسيير الأفراد والمستخدمين، الأجور و تطوير الموارد البشرية والتكوين، تقييم الأداء... وغيرها.

وتعمل هذه المديرية على تسيير الحياة المهنية للأفراد العاملين منذ بداية العمل حتى نهاية الخدمة سواء بالتقاعد أو الوفاة أو تسريح...، كما أنها مسؤولة عن توفير واستقطاب الكفاءات المناسبة ووضعها في المكان المناسب وهذا من خلال إيداع لمترشحين للطلبات وملفات العمل لديها من طرف المصالح والمديريات الأخرى.

كما تقوم (DRH) بالإشراف على:

- الأجور: و هي تعمل على دفع أجور العمال وهذا ابتداء من ملا وثيقة تدعى VARIABLE فيها اسم

العامل، الرقم التسلسلي، مردوديته الفردية والجماعية، عدد الأيام والساعات التي عملها خلال الشهر كما يدخل في حساب الأجر النهائي كل المنح والتعويضات وغيرها.

➤ الشؤون الاجتماعية: تهتم بكل ما يخص العمال والضمان الاجتماعي، فهو يعمل على تكوين ملفات

الحالة الاجتماعية من مرض أو حوادث أو أمومة أو تقاعد، ... الخ مهمتها الأساسية هي التعويضات.

- طب العمل: وتعمل على الإشراف على الحالات المرضية في أوساط العمال وتشخيص الحالة الصحية

للعامل أثناء وقوع حوادث أثناء العمل أو الأمراض الشخصية ومن هنا تعمل على تكوين ملفات طبية لهم.

- تطوير الموارد البشرية: تهتم بتنمية وتطوير المسار المهني للأفراد العاملين كما أنها مختصة بكل ما هو

إحصائي في مجال تطوير الموارد البشرية، وتلجأ إليها باقي الإدارات والمديريات من أجل التعرف على السجل المهني للفرد ومؤهلاته وكفاءاته وقدراته من أجل ترقيته أو تعيينه في مناصب أخرى.

مما سبق يمكن القول أن مديرية الموارد البشرية للمجمع الصناعي صيدال ذات مكانة جد معتبرة ولها دور فعال في عملية تسيير الموارد والكفاءات البشرية بالمجمع وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الإشارة إلى مهام المديرية ومدير الموارد البشرية بالمجمع الصناعي صيدال كما يلي:

- وظيفة مدير الموارد البشرية تتمحور حول الاستشارة، الخبرة، والتطوير للمشاريع الكبرى للمجمع فيما يتعلق بالعنصر البشري.
- ضمان الاستعمال العقلاني للموارد البشرية بالمجمع.
- تصور سياسة توظيف وتكوين العنصر البشري.
- تلمين وتنشيط وتطوير الموارد البشرية في المجمع.
- المحافظة على المورد البشري.
- وضع معايير وإجراءات تسيير الموارد البشرية
- تصور ووضع سياسة وأنظمة الأجور بالمجمع
- السهر على تطبيق الترتيبات القانونية والقاعدية واحترام الإجراءات الموضوعية في إطار التقييس
- حفظ المناخ الاجتماعي من خلال عقود دائمة مع الشريك الاجتماعي.
- تنسيق كل الدراسات وكذلك السهر على تحقيق الفعالية في تسيير المورد البشري.

• مديرية التسويق والمبيعات:

وهي التي تتولى مهام التسويق بالدرجة الأولى كما تعمل على دراسة السوق قصد إدخال تحسينات على منتجات المجمع، وتوجيه المجمع في سياسته الإنتاجية والبيعية، إعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعرف بمنتجات المجمع، وتطوير صورته وحصته السوقية، من خلال إعلام الصيادلة والأطباء بالمنتجات التي يقدمها المجمع والترويج لها، وتدعيم ركائز مراقبة الجودة، إنشاء شبكة للمندوبين الطبيين عبر كامل التراب الوطني.

➤ مديرية العمليات:

مهمتها التنسيق بين مختلف الوحدات والمصانع الإنتاجية للمجمع، ولها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، باعتبارها المكلفة بكل عمليات الإمداد واللوجيستيك من استقبال المواد الأولية، الإنتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل المصانع الإنتاجية للمجمع.

➤ العلاقة الوظيفية للهيكل التنظيمي: تربط هذه العلاقة بين مختلف الفروع المقدره ب : ثلاثة فروع

كذا

بين وحدات هذه الفروع، وبين كل من الرئيس المدير العام والأمين العام، وقد قام المجمع الصناعي صيدال بتقسيم هيكله التنظيمي حسب المنتجات فجمعت كل الوحدات المتشابهة في الإنتاج في فرع واحد نظرا للعدد الكبير من الوحدات الإنتاجية، واتساع خط المنتجات الذي يتجاوز 157 نوعا من الأدوية.

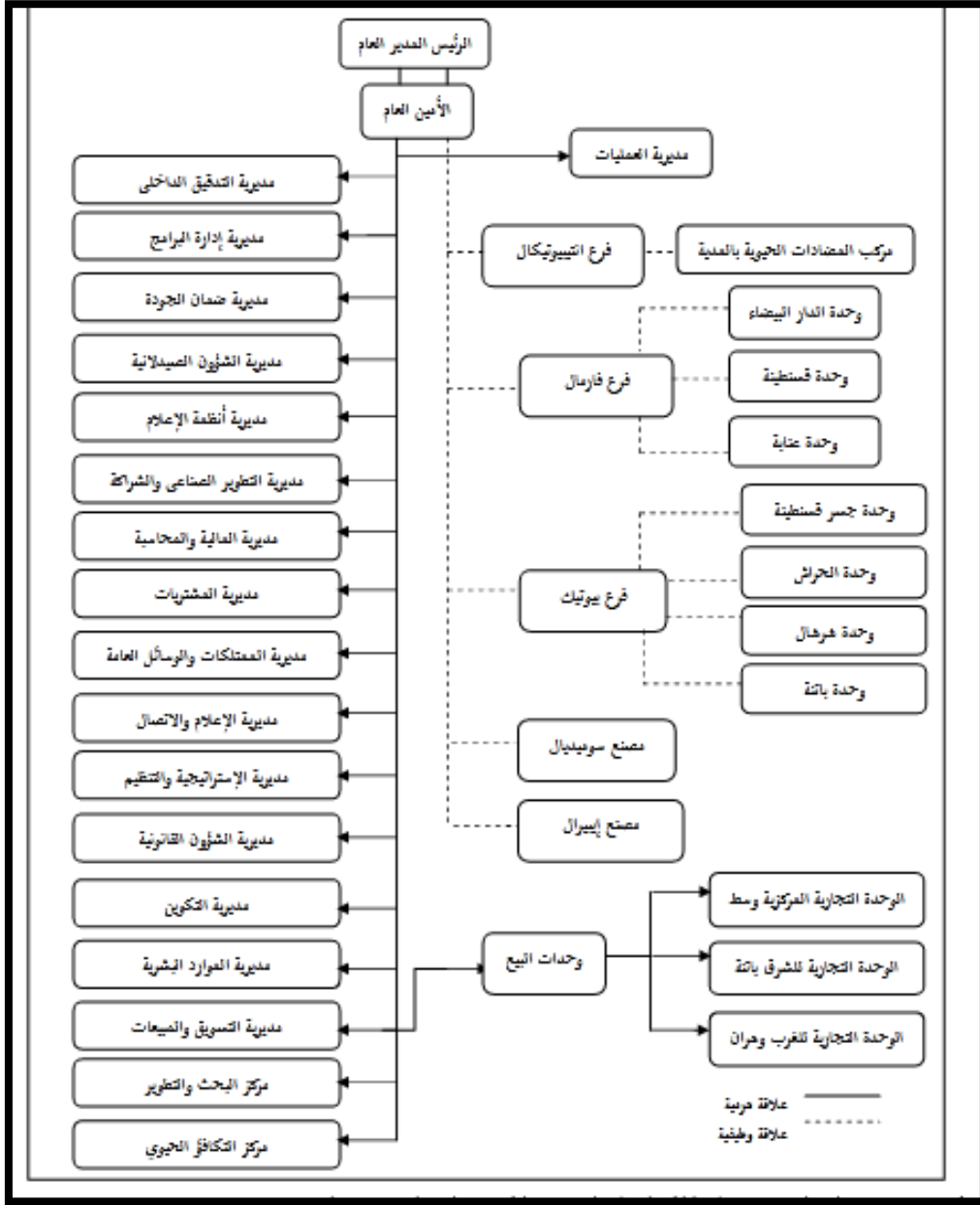
➤ العلاقة الهرمية للهيكل التنظيمي: تربط هذه العلاقة بين مختلف المديريات ووحدات الخدمات

(الوحدة

التجارية المركزية، الوحدة التجارية الشرقية والوحدة التجارية الغربية) ومركز البحث والتطوير من جهة ومن جهة أخرى بين كل ما سبق والأمين العام والرئيس المدير العام.

والملاحظة الهامة التي يمكننا الوقوف عندها هي اتساع نشاط المجمع الصناعي صيدال وكذا اتساع الدائرة الإنتاجية مما أدى إلى حدوث بعض التغييرات على مستوى الهيكل التنظيمي حيث أضيفت وحدتين تجاريتين وهما الوحدة التجارية الشرقية والوحدة التجارية الغربية وكذا التعديل الذي طرأ على مستوى وحدة البحث في (LECRD) حيث حولت إلى مركز البحث والتطوير (L'URMTP) الأدوية والتقنيات الصيدلانية.

الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي صيدال:



المصدر: www.sidalgroup.dz

المطلب الثالث: أهمية و اهداف مؤسسة صيدال:

1- أهمية مؤسسة صيدال : تعد مؤسسة صيدال و اطارتها ممن يخطونا أجمل و أرقى مسارات التطوير و

الشركات الدولية، فقد تعدت سمعة المؤسسة حدود الوطن لتصل دولا لها صناعة ليست بالهينة و لا البسيطة في ظل واقع دوائي متردي في عديد البلدان، فوطننا العربي الذيستهلك 11 بالمئة من الانتاج العالمي للأدوية لا يصنع سوى 2 بالمئة من الاحتياجات الدوائية فيها تتصدر الأردن الاستثمارات العربية في مجال صناعة الدوائية بواقع 1 مليار دولار من أصل 4 ملايين دولار حجم الاستثمارات العربية في الصناعات الدوائية.

مجمع صيدال و الذي كافح لسنوات طويلة لكي يتصدى لبارونات الدواء التي تتفنن في استيراد قرابة الأربعة ملايين دولار سنويا من الأدوية ، تمتلك الجزائر الجزائرية فيه ما نسبته 80% و هو مجمع ضخم يبلغ قوام موارده البشرية من الطاقات الجزائرية المتميزة قرابة الثلاثة الاف موظف ، فيما تغطي أدويته المتمثلة في أكثر من 160 صنف دوائي لعديد من الأمراض خاصة تلك المتعلقة بالحساسية و التخدير، و تتنوع بين مسكنات الالام و منخفضات الحرارة و مضادات الالتهابات، لتمتد لأدوية مضادة للأورام السرطانية كما تشمل أيضا أدوية في طب القلب و الأوعية الدموية و طب الأمراض الجلدية و الغدد الصماء و الهرمونات و الجهاز الهضمي، و كذا أمراض الدم و الأرقاء و الأمراض المعدية و تشمل أيضا أدوية مجمع صيدال مرضى السكري و أدوية أخرى متعددة في طب الأمراض العصبية و طب الأمراض العقلية و طب العيون و طب أمراض الرئة و طب أمراض العضلات، و كذا أمراض العظام و المفاصل ، طب أمراض الأنف و الحنجرة، و طب الأسنان و طب المسالك البولية، و امراض الكلى، و تقدر كمية الأدوية المنتجة حوالي 120 مليون وحدة بيع، و يتوقع ان تصل الى اكثر من 200 مليون وحدة بيع بعد استلام وحدات التصنيع قيد التوسعة و التطوير بمواقع : زميرلي (الحراش - بالجزائر العاصمة) و شرشال بولاية تيبازة، ومصنع ثالث بولاية قسنطينة.

المنتبع لمجمع صيدال يدرك جيدا أن ادارة المجمع تعي تماما أهمية الشراكات الدوائية الدولية، خاصة تلك المتكافئة التي تسمح بصقل الخبرات الوطنية ونقل الخبرات الأجنبية لتعزيز الدوائي المحلي الوطني لذا

تموّعت صيدال مع مختبرات عالمية في شراكات مع مختبرات معروفة عالميا مثل مختبر سانوفي و مختبر نوفورد سيك و مختبر أكديما و مختبر فايرز، و تتواصل المحادثات و التشاورات مع شركة عربية رائدة هي الأخرى متمثلة في شركة سيمكو السعودية (شراكة بين شركة أكديما و صندوق التقاعد السعودي) و ذلك للمساهمة في شركة طاقكو المملوكة بالأغلبية لشركة صيدال من أجل انتاج الأدوية في أشكالها الجافة (الأقراص و الكبسولات).

▪ صيدال وأهمية التطوير المستمر

من يزور ويتردد على المعارض والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالأدوية، لا بد إلا أن يلمح حضورا ملفتا لشركة صيدال متمثلة في اطاراتها الشابة المشبعة بالقيم الوطنية، اطارات الواجب في حقها شهادة الله ثم للتاريخ ثم للوطن أنها مثال في التحكم العلمي الدقيق والرؤية الواضحة والغيرة كل الغيرة على المنتج الوطني لأجل أن يأخذ مكانته جنبا الى جنب مع نظيره من أدوية القطاع الخاص، الذي خطأ هو الآخر خطوات عملاقة في مجال حيوي جدا، يكلف خزينة الدولة ملايين الدولارات كان ولا يزال بالإمكان توفيرها لو تداركنا بعض الفجوات والصعوبات التي لا زالت تعترض مسار صناعة الدواء بالجزائر، خاصة المعاملات التفضيلية لبعض الجهات الخاصة تحقيقا للربحية على حساب مصلحة الوطن.

▪ مركز التكافؤ الحيوي أيقونة في أيقونة

تواجه صناعة الادوية تحديا كبيرا يتمثل في تطوير بنيتها وتركيباتها إما استجابة لتحديات معينة كارتفاع مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية التي أضحت تعاني مشكلة قلة فعاليتها، أو أحيانا يتم التطوير بغرض تسهيل تعاطي الدواء نفسه من خلال دمج ثلاثة جزيئات مثلا في دواء واحد كما هو الحال مع أدوية ارتفاع ضغط الدم والسكري، ناهيك عن كون التطوير ضروريا لرفع نجاعة الأدوية، وكل هذا يمر عبر مراكز أو مختبرات منها مراكز التكافؤ الحيوي، وهي منشآت متطورة يتم من خلالها متابعة تأثير الدواء وتحليل مدى فعاليته، وهو ما أقدم عليه مجمع صيدال قبل أشهر قليلة، إذ يتوقع افتتاح هذا المركز الذي يعتبر الخامس افريقيا والرابع عربيا، حيث سيسمح بضمان قفزة نوعية في جانب الجودة للدواء الجزائري، وكذا تحليل ما يرد الى الجزائر من أدوية للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير العالمية.

لقد بذل مجمع صيدال جهودا مضمّنية حتى يصل بالشركة الى هذا المستوى من الأداء والفعالية⁽¹⁾

2- أهداف مجمع صيدال :

يطمح مجمع صيدال الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية للصحة العمومية، إلى تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته و ضمان ديمومته .

- طرح منتجات تتوافق و المتطلبات القانونية لاسيما من حيث السلامة ، الأمن، الفعالية و ارضاء المستهلك.
- تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة و السعر.
- منافسة السوق الخارجي و خاصة الافريقي.
- العمل على تحقيق الأمن الدوائي المحلي.
- خلق مناصب عمل جديدة.
- البحث عن الارضاء الكلي للزبون ،وهذا من خلال الاشتراك في مشاريع مع معايير ذوي شهرة عالمية.
- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة و رفع حصته السوقية الوطنية .
- دخول الأسواق الأجنبية و البحث المستمر في امكانية تطوير الأداء الاقتصادي و المالي مع الأخذ بعين الاعتبار انشغالات الصحة العمومية للمواطن²
- تقليص فاتورة استيراد الأدوية تقارب ما قيمته 600 مليون دولار سنويا.

¹ <https://www.elhiwardz.com/consulté> le 14-03-21

² محبوب فاطمة، مرجع سابق، ص156.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في مؤسسة صيدال

يعتمد مجمع صيدال على مجموعة من المؤشرات لدراسة و تحليل و تقييم أدائه معتمدا في ذلك على مجموعة من النسب التي تساعد في معرفة ما إذا كان ما خطط له مستقبلا تم تحقيقه فعلا مستدلا في ذلك على النتائج المحققة نتيجة الاستخدام الأمثل لموارده المتاحة و هو ما سنعرضه من خلال هذين العنصرين:

- حساب و تفسير النسب المستخدمة لتحليل المؤشرات في المجمع.
- الانتقادات الموجهة للمؤشرات المستخدمة في مجمع صيدال و المؤشرات المقترحة عليها.

المطلب الأول : المؤشرات التقليدية المستخدمة في مجمع صيدال

يمكن تحليل المؤشرات التقليدية المستخدمة في مجمع صيدال لمعرفة مدى كفاءة هذه المؤشرات في الوصول الى تقديم صورة واضحة عن أداء المجمع.

و في الجدول أدناه سنتطرق إلى المؤشرات التقليدية المستخدمة في المجمع:

الجدول رقم 01 : المؤشرات التقليدية المستخدمة في مجمع صيدال

المؤشر	اختصار الاسم	العلاقة	التعبير
نسبة الرفع المالي	/	الديون/ الأموال الخاصة	تعبر هذه النسبة على درجة الاعتماد على مصادر التمويل المفترضة في تكوين أموال الشركة
معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	تعبر عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك
معدل العائد على الاستثمار	ROI	نتيجة الاستغلال/ رأس المال المستثمر	يعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام و إدارة كل الأموال المتاحة اليها
معدل العائد على المبيعات	ROS	النتيجة قبل الفوائد و الضرائب/ المبيعات	تقيس أداء و فعالية النشاط الرئيسي للمؤسسة و المكانة التنافسية
معدل العائد على الوصول	ROA	النتيجة صافية/ الأصول	تقيس كفاءة استغلال الدينار الواحد من الأصول و ما يحققه من نتيجة صافية
ربحية السهم	EPS	النتيجة الصافية ربحية السهم	تمثيل مقدار كم يمثل السهم الواحد من ربحية

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مجموعة من المراجع

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

1-1 حساب نسبة الرفع المالي : تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة في تكوين اموالها و في الجدول ادناه سوف نقوم بحساب نسبة الرفع المالي للمجمع و هذا بقسمة الديون المالية على الاموال الخاصة، و يعبر عنها كما يلي:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

الجدول رقم 02 : حساب نسبة الرفع المالي لمجمع صيدال

الرفع المالي	ديون مالية / أموال خاصة	السنوات
		البيان
23.55%	2046593457715/48215130055	2015
32.67%	2746400919727/897322962656	2016
39%	2793153105774/1089456265808	2017
55.18%	1979641039658/1092390595866	2018
47.77%	2177627841642/1040326626781	2019

- المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

التفسير: تظهر هذه النسبة مدى استخدام الديون في المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية و ارتفاعها معناه زيادة مطالبة الدائنين مقارنة بحقوق الملكية و ما نراه في نسبة الرفع المالي للمجمع بأن النسبة رغم تحديدها الا أنها تعد حسنة لأنها لم تزد عن 0.5 خلال السنوات الثلاث الاولى محل الدراسة و هذا معناه أن مؤسسة صيدال في أريحية من حيث اتخاذ القرارات و ليست عرضة للتدخلات و الضغوطات الخارجية، فهناك توازن بين استعمال الديون و حقوق الملكية الا انها خلال السنتين الاخيرتين تعدت هذه النسبة و قاربتها خلال سنتي 2018 اين تعدتها و سنة 2019 اين قاربتها و هذا يعني انها خسرت استقلاليتها و اعتمدت على الديون في تمويل المؤسسة .

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

2-1 حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمجمع صيدال ROE: يقيس هذا المعدل مدى ربحية الدينار الواحد المستثمر على الملاك و المساهمين و في الجدول ادناه سوف نقوم بحساب معدل العائد على حقوق الملكية و هذا بقسمة النتيجة الصافية على الاموال الخاصة

$$\text{ROE} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم 03 : حساب معدل العائد على حقوق الملكية لمجمع صيدال ROE

ROE	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	السنوات
		البيان
5.59%	2046593457715/114381799089	2015
5.49%	2746440919727/150916160506	2016
4.93%	2793153105774/137629564788	2017
5.93%	1979641039685/117421439058	2018
3.46%	2177627841642/79351400498	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

التفسير: يتأثر هذا المؤشر بشكل كبير بالنتيجة الصافية فعلاقته طردية مع النتيجة الصافية، الا أننا نلاحظ على هذا المؤشر هو أنه في تناقص مستمر ليبلغ أدنى حد له سنة 2019 بنسبة 3.64% و هو ما يعبر عن تناقص كفاءة الادارة المالية في استغلال أموال الملاك.

3-1 حساب معدل العائد على الاستثمار لمجمع صيدال ROI: يعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المؤسسة و في الجدول ادناه سوف نقوم بحساب معدل العائد على الاستثمار لمجمع صيدال، و هذا بقسمة نتيجة الاستغلال الصافية على مجموع الاصول .

$$\text{ROI} = \frac{\text{نتيجة الإستغلال الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

الجدول رقم 04 : حساب معدل العائد على الاستثمار لمجمع صيدال ROI

ROI	الاستغلال الصافية/الأصول	السنوات
		البيان
%4.10	3492190082068/143380824154	2015
%4.51	4638053665741/209314397507	2016
%3.06	4831894459023/148024168005	2017
%3.26	3957434396192/129387438945	2018
%2.46	4043417887727/99527011885	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

التفسير: يعبر هذا المؤشر على كفاءة الادارة المالية في ادارة الأموال المستثمرة المتاحة لديها فهي لا تتمتع بكفاءة جيدة خاصة في السنوات محل الدراسة، فهي في انخفاض مستمر فهو يتمتع بعلاقة طردية بينه و بين نتيجة الاستغلال الصافية حيث بلغت أدنى قيمة له 2.46% سنة 2019.

4-1 حساب معدل العائد على المبيعات لمجمع صيدال ROS: يوضح هذا المعدل علاقة ربح الشركة باجمالي اصولها و في الجدول ادناه سوف نقوم بحساب معدل العائد على المبيعات لمجمع صيدال ROS و هذا بقسمة النتيجة قبل الفوائد و الضرائب على المبيعات .

$$ROS = \frac{\text{النتيجة قبل الضرائب والفوائد}}{\text{المبيعات}}$$

الجدول رقم 05: حساب معدل العائد على المبيعات لمجمع صيدال ROS

ROS	النتيجة قبل الضرائب والفوائد/المبيعات	السنوات
%14.46	998404375771/144380960261	2015
%20.52	1022341148428/209870471391	2016
%14.40	1026589777106/147897291780	2017
%12	1031757777554/123893578953	2018
%8.58	939275093510/80595426641	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

التفسير: حقق المجمع أعلى مستوى في هذا المؤشر بنسبة 20.52% و هي أقصى كفاءة محققة له و هذا ما يدل على كفاءة و أداء و فعالية النشاط الرئيسي للمؤسسة و مكانتها الاحتكارية و في سنة 2019، وصل المجمع الى أدنى مستوى لهذا المؤشر أي أن كفاءة و فعالية نشاطه الرئيسي قد حقق تراجع ملحوظ.

1-5 حساب معدل العائد على الأصول لمجمع صيدال ROA: يعكس هذا المعدل مدى نجاح الشركة في استخدام أصولها من أجل در اكبر قدر ممكن من الارباح و في الجدول ادناه سنقوم بحساب معدل العائد على الأصول لمجمع صيدال ROA

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 06 : حساب معدل العائد على الأصول لمجمع صيدال ROA

السنوات	النتيجة صافية/مجموع الأصول	ROA
2015	3492190082068/114381799089	3.275%
2016	4638053665741/150916160506	3.25%
2017	4831894459023/137629564788	2.84%
2018	3957434396198/117421439098	2.96%
2019	4043417887727/79351400498	1.96%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

التفسير: تقييس هذه النسبة كفاءة استغلال الدينار الواحد من الأصول و ما يحققه من نتيجة صافية و ما حققه المجمع هو تدني قيمة هذه الكفاءة من سنة الى أخرى حيث بلغت أدنى قيمة سنة 2019 ما نسبته 1.96%.

1-6 حساب مؤشر ربحية السهم لمجمع صيدال: يعبر عن عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح و في الجدول ادناه سنقوم بحساب مؤشر ربحية السهم لمجمع صيدال و هذا من خلال قسمة النتيجة الصافية على عدد الاسهم.

$$EPS = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{عدد الأسهم}}$$

الجدول رقم 07 : حساب مؤشر ربحية السهم لمجمع صيدال

السنوات	النتيجة الصافية/ عدد الأسهم	ربحية السهم
2015	10000000/111381799089	114.38دج/السهم
2016	10000000/150916160506	150.91دج/السهم
2017	10000000/137629564788	137.62دج/السهم
2018	10000000/117421439098	117.42دج/السهم
2019	10000000/79351400498	79.35دج/السهم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

التفسير: تقيس هذه النسبة ما يحققه السهم الواحد من أرباح الملاك حيث أننا نلاحظ أن السنتين 2015 و 2018 كانت ربحية السهم متقاربة قيمتها بين 114.38 و 117.42 د.ج/سهم لترتفع سنة 2017 الى 137.62 د.ج/سهم

وزادت قيمة ربحية السهم سنة 2016 حيث بلغت 190.52 د.ج/سهم لتسجل زيادة ملحوظة و قدرت ب 190.52 د.ج/سهم لسنة 2019 و هنا وفقت الادارة المالية في أدائها المالي أين كان كفؤا و حققت أعلى ربحية للمساهمين و الملاك.

المطلب الثاني: المؤشرات الحديثة المقترحة في مجمع صيدال :

يمكن للمجمع من خلال اعتماده على النموذج المقترح لتقييم الخطط و الاستراتيجيات المطبقة لتقييم الأداء بالاعتماد على المؤشرات التي تساعد في خلق قيمة جديدة للمؤسسة مضافة الى المجمع و هذا ما سنتعرض له في هذا المطلب من خلال دراسة المؤشرات الحديثة أدناه.

1.2- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA

2.2- مؤشرات القيمة السوقية المضافة MVA

1.2- حساب مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال EVA: تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة معيار لقياس الاداء المالي للمؤسسة للرفع من قيمتها او القضاء عليها كما تسمح بتحديد الارباح المتبقية بعد طرح التكاليف و تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

المقصومة و هي تعبر على الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق و تكلفة المواد المستخدمة و في الجدول ادناه سنقوم بحساب مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال EVA وفق القانون التالي :

$$EVA = NOPAT - (WACC * Capital invest) (1 - t)$$

القيمة الاقتصادية المضافة = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة - (التكلفة الوسيطة المرجحة * الأموال المستثمرة) * (t-1)

- نتيجة الاستغلال الصافية = نتيجة الاستغلال قبل الضريبة * (1-0.19) / حيث t = 0.19.

الجدول رقم 08: حساب نتيجة الاستغلال الصافية لمجمع صيدال

NOPAT	نتيجة الاستغلال * (0.81)	البيان
		السنوات
1161384675.74	0.81x1433808241.54	2015
3188590594.87	0.81x2093143975.07	2016
1198995760.84	0.81x148024168.05	2017
1048038255.45	0.81x1293874389.45	2018
806168796.26	0.81x995270118.85	2019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

• حساب التكلفة الوسيطة المرجحة :

لحساب القيمة الاقتصادية المضافة و جب علينا اولا حساب التكلفة الوسيطة المرجحة من خلال العلاقة أدناه:

$$wacc = ke \left(\frac{cp}{cp+d} \right) + kd \left(\frac{d}{d+cp} \right) (1 - t) / t = 0.19\%$$

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

حيث :

- Ke: تكلفة الاموال الخاصة
- Kd: تكلفة الديون
- Cp: الاموال الخاصة
- D: الديون المالية
- t: معدل الضريبة
- WACC: التكلفة الوسيطة المرجحة

• حساب تكلفة الديون: و لحساب التكلفة الوسيطة المرجحة توجب علينا حساب تكلفة الديون

$$\text{تكلفة الديون } Kd = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{الديون المالية}} - \text{اولا}$$

الجدول رقم 09: حساب تكلفة الديون لمجمع صيدال

السنوات	المصاريف المالية/الدين المالي	تكلفة الديون
2015	482151300559/13245356020	%2.74
2016	897322962656/17771045640	%1.89
2017	1089456265808/16484037412	%1.51
2018	1092390595866/25495176457	%2.33
2019	1040326626781/34312309891	%3.29

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

• حساب تكلفة رأس المال الخاص: و لإتمام حساب التكلفة الوسيطة المرجحة توجب علينا حساب تكلفة رأس المال الخاص و ذلك بالاعتماد على نموذج توازن الاصول المالية MEDAF وفقا للمعادلة التالية:

تكلفة رأس المال الخاص = معدل العائد الخالي من المخاطرة - معامل B * (العائد المتوقع من السوق - معدل العائد الخالي من المخاطرة)

$$ke = Rf + B(Rm - Rf) \quad /Rf = 6\%$$

- حيث : Ke: تكلفة الاموال الخاصة

- Rf: معدل العائد الخالي من المخاطرة و هو عائد سندات الخزينة

- Rm: عائد السوق

- B: معامل B

لحساب تكلفة الاموال الخاصة نحسب معامل B

- حساب معامل B

$$B = \frac{Cov(Ri, Rm)}{VarRm}$$

نحسب أولا التباين بين عائد السهم و السوق لمجمع صيدال

$$Cov(Ri, Rm) = \frac{\sum(Ri-R)(Rm-Rm)}{n} /n = \text{عدد السنوات}$$

نحسب عائد سهم صيدال Ri :

$$Ri = \frac{(C1-C0)+D}{C0}$$

c1 = سعر السهم في السنة الحالية

c0 = سعر السهم في السنة السابقة

D = الأرباح الموزعة للسهم الواحد

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

و الجدول الموالي يوضح عائد سهم صيدال خلال الفترة المدروسة :

الجدول رقم 10: حساب عائد سهم صيدال Ri

Ri	$c_0/(c_1 - c_0)+D$	البيان
		السنوات
0.21	560/640-560+40	2015
0	640/600-640+40	2016
0.17	600/660-600+40	2017
0.03	660/635-660+45	2018
-0.02	635/580-635+40	2019
0.39		المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على اسعار الاسهم و الارباح الموزعة المتاحة على الموقع

<http://www.Sgbv.dz>

- حساب عائد السوق Rm:

$$Rm = \frac{(c_1 - c_0)}{c_0}$$

c_1 = مؤشر السوق للسنة الحالية =

c_0 = مؤشر السوق للسنة السابقة =

الجدول رقم 11: حساب عائد السوق Rm لمجمع صيدال

Rm	$c_0/(c_1 - c_0)$	البيان
		السنوات
0.12	1187.389/1288.516+1187.389+40	2015
0.03	1288.516/1293.288-1288.516+40	2016
-0.04	1293.288/1203.206-1293.288+40	2017
0.21	1203.206/1407.345-1203.206+45	2018
0.13	1407.345/1545.36+1407.345+40	2019
0.45		المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على اسعار مؤشر السوق المتاحة على الموقع

<http://www.Sgbv.dz>

الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة صيدال من منظور القيمة

حساب المتوسط الحسابي لكل من \overline{Ri} ، \overline{Rm} : حتى نستطيع اتمام عملية حساب التباين بين عائد السهم و عائد السوق فوجب علينا حساب المتوسط الحسابي لكل منهما كلاتي:

$$\overline{Ri} = \frac{\sum Ri}{n} \Rightarrow \overline{Ri} = \frac{0.39}{5}$$

$$\overline{Ri} = 0.08$$

$$\overline{Rm} = \frac{\sum Rm}{n} \Rightarrow \overline{Rm} = \frac{0.45}{5}$$

$$\overline{Rm} = 0.09$$

الجدول رقم 12: جدول احصائي لحساب التباين بين عائد السهم و السوق

البيانات / السنوات	Ri	Rm	Ri-Ri	Rm- Rm	(Ri-Ri)* (Rm- Rm)	(Rm-Rm)2
2015	0.21	0.12	0.13	0.03	0.004	0.0009
2016	0	0.03	-0.08	-0.06	0.005	0.0036
2017	0.17	-0.04	0.09	-0.13	-0.012	0.0169
2018	0.03	0.21	-0.05	0.12	-0.006	0.0114
2019	-	0.13	-0.1	0.04	-0.004	0.0016
المجموع	0.39	0.45	/	/	-0.013	0.04

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة .

$$Cov(Ri, Rm) = \frac{\sum (Ri - R)(Rm - Rm)}{n}$$

$$Cov(Ri, Rm) = -\frac{0.013}{5}$$

$$COV(Ri. Rm) = -0.003$$

ملاحظة: التباين المشترك بين عائد السهم و السوق أقل من الصفر معناه عائد السوق و السهم يتغيران في اتجاهين متعاكسين بالنسبة للمجموع.

$$Var Rm = \frac{(Rm - \overline{Rm})^2}{n} \Rightarrow Var Rm = \frac{0.04}{5}$$

$$Var Rm = 0.008$$

حساب المعامل B:

$$B = \frac{COV(Ri, Rm)}{VarRm} \Rightarrow B = -\frac{0.003}{0.008}$$

$$B = -0.37$$

B < 1 معناه أن حجم النقلب في عوائد الاستثمار أصغر من جدم النقلب في عوائد السوق

- حساب تكلفة الأموال الخاصة Ke:

$$Rf = 0.06 \text{ حيث أن}$$

الجدول رقم 13: حساب تكلفة الأموال الخاصة Ke لمجمع صيدال

البيان/ السنوات	Rf+B(Rm-Rf)	Ke
2015	0.06+(-0.37)(0.12-0.06)	%3.78
2016	0.06+(-0.37)(0.03-0.06)	%9.33
2017	0.06+(-0.37)(0.04-0.06)	%9.7
2018	0.06+(-0.37)(0.21-0.06)	%0.45
2019	0.06+(-0.37)(0.13-0.06)	%3.14

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة

- حساب التكلفة الوسيطة المرجحة Wacc

$$Wacc = ke \left(\frac{cp}{cp + d} \right) + kd \left(\frac{D}{D + CP} \right) * (1 - t) / t = 0.19$$

الجدول رقم 14: حساب التكلفة الوسيطة المرجحة Wacc لمجمع صيدال

البيان/السنوات	Ke	Cp/Cp+D	KD	D/D+cp	(1-0.19)	WAcc
2015	0.0378	0.8093	0.0274	0.1907	0.81	%3.48
2016	0.0993	0.7537	0.0198	0.2463	0.81	%7.43
2017	0.097	0.7194	0.0151	0.2806	0.81	%7.32
2018	0.0045	0.6465	0.0233	0.3535	0.81	%0.29
2019	0.0341	0.6767	0.0329	0.3233	0.81	%3.17

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة و الملحق.

- حساب القيمة الاقتصادية المضافة Eva :

$$Eva = NOPAT - (wacc * capital\ investi) * (1-t)/t = 0.19.$$

الجدول رقم 15: حساب القيمة الاقتصادية المضافة Eva لمجمع صيدال

البيان/السنوات	NOPAT	Wacc	capital investi	0.81	Eva
2015	0.81×1433808241.54	0.0348	25287447582.74	0.81	448582103.28
2016	0.81×2093143975.07	0.0743	36437638823.83	0.81	995664177.53
2017	0.81×148024168.05	0.0732	38826093715.82	0.81	-1103080987.76
2018	0.81×1293874389.45	0.0029	30720316355.51	0.81	975876232.33
2019	0.81×995270118.85	0.0317	32179544684.23	0.81	-20105372.60

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال المدرجة بالملحق.

التفسير: نلاحظ أن التكلفة الوسطية المرجحة سجلت أعلى مستوى لها سنة 2016 بمعدل 7.43% لكن في السنة الموالية حافظت تقريبا على نفس المستوى و في باقي سنوات الدراسة سجلت مستويات متدنية و كان أدنى مستوى لها سنة 2018 حيث وصل الى 0.29% و هذا راجع الى تكلفة الأموال الخاصة $Ke=0.48\%$ و تكلفة الاستدانة $Kd=2.33\%$ في هذه الفترة و نلاحظ أن تكلفة الأموال الخاصة أكبر من التكلفة الوسيطة المرجحة في كثير من سنوات الدراسة و هذا يدل على اعتماد المجمع على الأموال الخاصة في هيكلها المالي مقارنة بالاستدانة الصافية .

- نلاحظ أن المجمع وطيلة سنوات الدراسة الثلاث 2015-2016-2018 سجل قيمة اقتصادية مضافة Eva موجبة هنا المجمع خلق قيمة مضافة للمجمع، عدا سنتي 2017-2019 اين سجل المجمع قيمة اقتصادية مضافة سالبة ساهمت في تدمير قيمة المؤسسة ، و حققت أعلى مستوى لها سنة 2016 بمقدار 995.664 مليون دينار أما في اخر سنة من سنوات الدراسة فقد سجلت قيمة سالبة قدرت ب 20.105 مليون دينار وهذا ان دل على شيء فهو يدل على أن معدل العائد على الأموال المستثمرة قد فاق التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال في أغلب سنوات الدراسة.

2.2- مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA:

$$Mva = \sum_{n=1}^n \frac{Eva}{(1 + wacc)^n}$$

الجدول رقم 16: حساب مؤشر القيمة السوقية المضافة لمجمع صيدال

البيان/السنوات	Eva	(1+Wacc)n	النتائج
2015	448582103.28	(1.0348) ⁺¹	433496427.60
2016	995664177.53	(1.0743) ⁺²	862703839.12
2017	-1103080987.76	(1.0732) ⁺³	892412012.03-
2018	975876232.33	(1.0029) ⁺⁴	964637665.62
2019	-20105372.60	(1.0317) ⁺⁵	17200654.53-
	Mva		1351225265.78

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة

التفسير: يتضح لنا أن المجمع قد خلق قيمة سوقية مضافة موجبة أي حقق أرباح اقتصادية في السوق و هذا راجع بالأساس لكون المجمع خلق قيمة اقتصادية مضافة موجبة أغلب فترة الدراسة ما عدا سنتي 2017-2019 و هذا ما عكس أن المجمع قد حقق كفاءة تشغيلية و ساهم في خلق الثروة و هذا من خلال كفاءة و فاعلية في تشغيل القدرات المتاحة داخل المجمع الا انه في آخر سنة من الدراسة 2019 حقق قيمة سوقية سالبة و هو بهذا خلق قيمة سالبة للمجمع .

خلاصة الفصل الثاني:

عمدنا من خلال بحثنا هذا الى التطرق الى ماهية خلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة أدائها و كيف تتم عملية تقييمه خلصنا الى أن المجمع اعتمد في تحليله لوضعيته المالية على جملة من المؤشرات المالية التقليدية التي تثبت مع الوقت قصورها و لذا وجب عليه تبني الأساليب الحديثة لتقييم أدائه المالي من أجل النهوض بالمجمع لمواكبة تسارع نمو المؤسسات الاقتصادية في قطاعه و كل القطاعات و توصلنا الى أن المؤشرات التقليدية هي تحصيل حاصل لا تبين حقيقة ما عليه المؤسسة لذا وجب عليه اعتماد أسلوب تقييم الأداء المالي من منظور خلق القيمة معتمدا على المؤشرات الحديثة التي من شأنها أن تبين الثغرات و التغيرات التي عليه مجابتهها و تسويتها لمعرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة

خاتمة

خاتمة:

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور خلق القيمة وكذلك باستخدام النسب المالية و المؤشرات التقليدية و الحديثة ، اذ يعتبر تقييم الاداء المالي في المؤسسة امرا ضروريا بالنسبة لها فمن خلاله تتضح للمؤسسة وضعيتها المالية و هذا من خلال استعمال المؤشرات التي تعطي صورة حقيقية و شاملة .

و من خلال دراستنا اتضح ان المؤشرات التقليدية المستخدمة لدى المؤسسة لم تعطي صورة حقيقية عن اماكن عجز و ضعف المؤسسة و لم تبين حقيقة وضعها المالي و هذا لا يساعدها في الوصول الى الاهداف المسطرة فتقييم ادائها المالي بطريقة صحيحة يعتبر المرآة العاكسة التي تظهر بها المؤسسة امام منافسيها كما انه يبرز اذا ما كانت المؤسسة قد انشأت قيمت ام لا و هذا لا يتم الا باستعمالها لمؤشرات حديثة لخلق القيمة كالقيمة الاقتصادية المضافة و القيمة الاقتصادية السوقية المضافة .

- نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: نقوم بعملية تقييم الأداء المالي من أجل معرفة ما اذا كان أداء المؤسسة أو الادارة المالية داخل المؤسسة بخلق قيمة مضافة للمؤسسة أم لا و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى
- بالنسبة للفرضية الثانية : يعتبر خلق القيمة داخل المؤسسة الاقتصادية مطلبا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة و هو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: حتى تتمكن المؤسسة من خلق القيمة لابد لها من معايير تستخدمها و تنفذها الادارة المالية داخل المؤسسة و أن تحسن من كفاءة أدائها المالي و الاعتماد على مؤشرات تقييم الأداء الحديثة EVA و MVA و ما أثبتته من كفاءة في دراسة كفاءة أدائها داخل المجمع و هو ما يثبت صحة الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الرابع: أثبتت هذه الفرضية صحتها لأنه من خلال الدراسة تبين أنه بسبب قصور المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية جاءت على اثرها مؤشرات تقييم الأداء الحديثة و ما أثبتته على أرض الواقع.

- بالنسبة للفرضية الخامسة: أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية لأن الأداء المالي للمجمع كفاء و فعال.
- نتائج الدراسة :
- يعد تقييم الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة و في أي لحظة.
- يعبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن الاتجاه الذي تسلكه في استغلال مواردها المتاحة وفقا لمعايير و اعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات (داخلية و خارجية).
- تنتج القوائم المالية من خلال ادراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقييدها في قائمة الميزانية و جدول حسابات النتائج.
- من الممكن أن تكون النسب المالية التقليدية للمؤسسة من تقييم الوضعية المالية من خلال تبيان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- الشفافية بالتصريحات التي تدلي بها الادارة المالية تعتبر الأساس الذي يقوم عليه نجاح عملية التقييم أو فشلها.
- توصيات الدراسة :
- من خلال المعلومات التي ألما بها من خلال هذه الدراسة المتعلقة بمدى أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور خلق القيمة و ضعنا التوصيات الآتية:
- على المؤسسة أن تعتمد على مؤشرات تقييم الأداء الحديثة و ذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة نقاط القوة و نقاط الضعف.
- على المؤسسة الاهتمام و التركيز على شفافية التصريحات و الاستعانة بأهل التخصص من أجل هاته الدراسة (كمدقق خارجي مثلا).
- على المؤسسة الاعتماد على الأساليب الحديثة في تقييم أدائها.
- افاق الدراسة :
- في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها الاتي:

✓ استعمال النسب المالية التي لم يتم التعامل بها لتوسيع الدراسة و للوصول الى نتائج دقيقة.

- ✓ أن تتم الدراسة من خلال مؤسسة تخضع لسوق منافسة حر.
- ✓ دراسة هاته النسب في مؤسسات تعمل على البحث المستمر عن ما هو أفضل لها لضمان استمراريتها.

و أخيرا و ليس اخر هذا العمل المتواضع مجرد محاولة منا تشوبه مجموع من النقائص علها كانت حافزا لينطلق منها غيرنا لإتمام دراسات أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية و التطبيق ،دار جرير للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى ،2013،01.
- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد7، 2010/2009
- حمزة محمود الزبيري، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، مزيدة 2008.
- رفيق يوسف، عبد العزيز قتال، تقييم المؤسسات "دراسة حالة تطبيقية" دار المجد للطباعة للنشر و التوزيع ،2021.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- طارق عبد العال حماد، التقييم و إعادة هيكلة الشركات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن،2008.
- علي بن هادية وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب، الشركة التونسية للتوزيع و المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب ، الطبعة الخامسة، 1984.
- فيليب ساردر، ترجمة علا أحمد إصلاح، الإدارة الإستراتيجية ، مجموعة النيل العربية للنشر ، الطبعة الأولى ،مصر،2008
- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن،2013.
- محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2010.
- ناصر دادي عدون ، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسات الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر.

- وائل محمد صبحي ادريسي، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2019.

باللغة الأجنبية :

- khemakhem .A,La dynamique du contrôle de gestion
Edition dunond-France-1992.
- ph lorino ,méthodes et pratique de la performance.edition ,dorganisation
;paris ;2001.
- A.bartdi ,lemaangement dans l organisation publique ,ectition
dunond ,France,1997
- Brealey R.K yers.endallen S,USA,2011,sundamentals of corate finance,7
chEd,MCGraw-hill éducation
- Quiey et le Fit Y finance d'entreprise,14ed,éd,Delloz ,gestion Paris,France
,2015
- Hubert de la Bruslrie , Analyse, financière, information, financière et
diagnostic,4ed éd, paris, France,2010.
- David E Krys mumen azhuz avec James Mackey,Économie value
Added,Aritical analyses,journal of corporate,Accounting,France,12(2),2001
- Mohamed Reda Absolu David Farkhad,Mohamed Reda
Shurvarzi,Akram,Économie ,value Added vs Accounting residual ,incombe
,which one IS a better criterion for measurment of ereated shareholderes
value,World applied sciences journal ,17(7),2012.

المجلات:

- مزهودة عبد المليك ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مفهوم و تقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول ، نوفمبر 2021 ، ص86.
- بن منصور ليليا، عجال دلال، دراسة تحليلية لتقييم الأداء في المؤسسات المالية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 37، أفريل 2019، ص31.
- دادن عبد الوهاب، حفصي رشيد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي adi، مجلة الاقتصاد التنموية، جامعة المدية، العدد4، جوان 2015.
- بكوش ليلي محجر ياسين، القيم التنظيمية ، مدخل مفاهيمي ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 30، 2017.
- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 04، 2006.

الرسائل :

- محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015-2016، ص80.
- بن خروب حليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرارات، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2005-2008، ص72.
- عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (قياس و تقييم) ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، 2001، ص27
- عيادي آمنة ، حمودة زهرة ، التحليل الاستراتيجي ودوره في تغيير المركز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص65.

- بوزناق حسن، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019-2020، ص 288.
- الصميلي، أحمد بن علي، القيم التنظيمية و دورها في احداث التغيير التنظيمي، دراسة مقارنة بين المؤسسات الأمنية و المدنية ، اطروحة دكتوراه، 2015، ص - ص ، 7-8.

المواقع الالكترونية :

www.elhiwardz.com

www.saidalgroup.dz

<http://www.Sgbv.dz>

<http://procdj.blogspot.com/16/07/bloq.post.html>.

[http://www.f2aw.com/nations/return assests](http://www.f2aw.com/nations/return%20assets).

www.ilfpedion.com.

قائمة الملاحق

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et
Comptabilité DATE DE CLOTURE :
31/12/2015

ACTIF	31/12/2015			31/12/2014
	MONTANTS	AMORTS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	87 341 040,00	0,00	87 341 040,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	212 279 501,73	190 691 351,71	21 588 150,02	12 030 521,60
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 022 975 679,20	5 373 367 146,94	1 649 608 532,26	1 762 997 822,76
Autres immobilisations corporelles	14 957 589 225,86	13 768 091 990,45	1 189 497 235,41	1 604 049 468,87
Immobilisations en concession	280 023 210,00	1 919 226,32	278 103 983,68	86 261 341,26
Immobilisations en cours	5 363 985 192,51	0,00	5 363 985 192,51	2 502 907 388,68
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 465 132 799,40	0,00	1 465 132 799,40	1 846 291 841,31
Autres participations et créances rattachées	641 518 175,00	56 659 098,99	584 859 076,01	49 030 988,72
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	140 479 615,20	0,00	140 479 615,20	103 321 318,61
Impôts différés actif	472 097 555,36	0,00	472 097 555,36	463 577 177,79
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	35 157 914 948,13	19 390 728 814,41	15 767 186 133,72	13 003 229 373,47
<u>ACTIFS COURANTS</u>	0,00	0,00		
Stocks et encours	5 450 251 412,46	484 351 393,33	4 965 900 019,13	5 606 916 340,97
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 536 082 569,71	1 713 402 532,20	3 822 680 037,51	3 448 794 401,79
Autres débiteurs	1 139 842 768,95	0,00	1 139 842 768,95	1 036 790 150,80
Impôts	524 768 402,40	345 347 828,24	179 420 574,16	256 042 010,23
Autres actif courant	40 666 666,67	0,00	40 666 666,67	18 795 412,47

Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	6 070 920 199,42	83 275 568,07	5 987 644 631,35	5 198 576 727,01
TOTAL ACTIFS COURANTS	21 781 092 008,80	2 626 377 321,84	19 154 714 686,96	18 584 475 032,46
TOTAL GENERAL ACTIF	56 939 006 956,93	22 017 106 136,25	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

BILAN GROUPE

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotation de l'état	2 586 812 201,59	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 251 816 341,17	11 282 665 927,33
Ecart de réévaluation	145 245 635,13	218 627 945,68
Écart d'équivalence	1 025 006 852,16	778 627 191,02
Résultat Net	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22
Autres capitaux propres -report à nouveau	-166 052 299,51	371 301 688,91
Intérêts minoritaires	979 287 855,72	961 690 080,29
TOTAL I	20 465 934 577,15	17 590 664 386,45
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>	0,00	
Emprunts et dettes financières	4 821 513 005,59	3 383 163 695,36
Impôts (différés et provisionnés)	285 333 000,95	267 823 005,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	3 456 705 764,33
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 605 571 934,62	1 381 034 485,26
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	7 773 819 493,64	8 488 726 950,90
<u>PASSIFS COURANTS</u>	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 931 770 182,61	1 460 434 895,94
Impôts	402 507 323,51	363 939 782,75
Autres dettes	3 619 036 497,36	3 055 762 788,63
Trésorerie passif	728 832 746,41	628 175 601,26
TOTAL PASSIF COURANT III	6 682 146 749,89	5 508 313 068,58
TOTAL GENERAL PASSIF	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et
Comptabilité DATE DE CLOTURE :
31/12/2015

BILAN GROUPE

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2015	31/12/2014
Chiffre d'affaires	9 984 043 757,71	9 789 025 905,91
Variation stocks produits finis et en cours	-11 893 123,70	47 596 284,29
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 972 150 634,01	9 836 622 190,20
Achats consommés	-3 470 479 457,80	-3 017 970 352,54
Services extérieurs et autres consommations	-996 298 147,20	-815 279 475,31
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 466 777 605,00	-3 833 249 827,85
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 505 373 029,01	6 003 372 362,35
Charges de personnel	-3 056 024 245,03	-3 222 199 202,24
Impôts, taxes et versements assimilés	-166 639 675,94	-205 064 473,74
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 282 709 108,04	2 576 108 686,37
Autres produits opérationnels	202 735 842,16	85 434 154,80
Autres charges opérationnelles	-143 865 838,16	-204 467 978,10
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 328 939 749,35	-1 130 374 262,15
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	421 168 878,85	292 035 551,31
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 433 808 241,54	1 618 736 152,23
Produits financiers	142 454 921,27	106 709 251,37
Charges financières	-132 453 560,20	-157 011 457,30
VI - RESULTAT FINANCIER	10 001 361,07	-50 302 205,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 443 809 602,61	1 568 433 946,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-328 709 218,00	-309 812 391,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	15 393 711,92	-90 261 226,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 738 510 276,29	10 320 801 147,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 638 803 603,60	-8 971 918 366,01
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Résultat minoritaires	18 117 370,96	14 686 721,26
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	25 993 947,24	114 182 050,29
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22

Groupe Sidal Bilan et TCR –Exercice 2016-

1. Actif Bilan consolidé

ACTIF	31/12/2016		31/12/2015	
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS		MONTANTS NETS
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	87 341 040,00
Immobilisations incorporelles	212 104 001,73	195 224 374,97	16 879 626,76	21 588 150,02
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 329 947 475,94	5 637 047 200,46	1 692 900 275,48	1 649 608 532,26
Autres immobilisations corporelles	15 098 007 460,68	13 798 654 169,79	1 299 353 290,89	1 189 497 235,41
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94	277 770 251,06	278 103 983,68
Immobilisations en cours	11 189 299 772,01	0,00	11 189 299 772,01	5 363 985 192,51
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 388 910 621,59	0,00	1 388 910 621,59	1 465 132 799,40
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	58 940 054,97	632 578 120,03	584 859 076,01
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	154 332 649,23	0,00	154 332 649,23	140 479 615,20
Impôts différés actif	291 018 838,11	0,00	291 018 838,11	472 097 555,36
TOTAL ACTIF NON COURANT	50 133 915 242,06	19 692 118 759,13	30 441 796 482,93	15 767 186 133,72
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 358 574 088,97	629 232 318,65	5 729 341 770,32	4 965 900 019,13
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 547 718 023,80	1 906 769 106,35	3 640 948 917,45	3 822 680 037,51
Autres débiteurs	1 255 466 985,99	377 579,41	1 255 089 406,58	1 139 842 768,95
Impôts	185 798 351,63	11 998 649,03	173 799 702,60	179 420 574,16
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	40 666 666,67
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 214 275 956,41	83 275 568,07	5 131 000 388,34	5 987 644 631,35
TOTAL ACTIF COURANT	18 580 393 395,99	2 631 653 221,51	15 948 740 174,48	19 154 714 686,96
TOTAL GENERAL ACTIF	68 714 308 638,05	22 323 771 980,64	46 390 536 657,41	34921 900 820,68

2. Passif du Bilan consolidé

UM : DA

PASSIF	31/12/2016	31/12/2015
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	0,00	2 586 812 201,59
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 861 813 853,88	12 251 816 341,17
Ecart de réévaluation	1 585 712 860,28	145 245 635,13
Écart d'équivalence	1 037 081 287,61	1 025 006 852,16
Résultat Net	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 766 796 831,10	-166 052 299,51
Intérêts minoritaires	1 015 179 929,35	979 287 855,72
TOTAL I	27 464 009 197,27	20 465 934 577,15
<u>PASSIF NON COURANT</u>		
Emprunts et dettes financières	8 973 229 626,56	4 821 513 005,59
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	285 333 000,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 345 087 321,65	1 605 571 934,62
TOTAL PASSIF NON COURANT II	11 397 228 495,69	7 773 819 493,64
<u>PASSIF COURANT</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 430 054 019,90	1 931 770 182,61
Impôts	776 153 641,37	402 507 323,51
Autres dettes	3 512 927 858,77	3 619 036 497,36
Trésorerie passif	810 163 444,41	728 832 746,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 529 298 964,45	6 682 146 749,89
TOTAL GENERAL PASSIF	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

3. Tableau de Compte de Résultats consolidé

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2016	31/12/2015	R/O	Evolution 2016/2015
Chiffre d'affaires	10 223 411 484,28	9 984 043 757,71	86,31%	2,40%
Variation stocks produits finis et en cours	265 663 623,51	-11 893 123,70	458,59%	-2333,76%
Production immobilisée	0,00	0,00		
Subvention d'exploitation	0,00	0,00		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 489 075 107,79	9 972 150 634,01	88,13%	5,18%
Achats consommés	-3 663 777 474,24	-3 470 479 457,80	94,99%	5,57%
Services extérieurs et autres consommations	-928 780 089,72	-996 298 147,20	105,49%	-6,78%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 592 557 563,96	-4 466 777 605,00	96,94%	2,82%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 896 517 543,83	5 505 373 029,01	82,30%	7,10%
Charges de personnel	-3 023 474 168,42	-3 056 024 245,03	95,38%	-1,07%
Impôts, taxes et versements assimilés	-173 817 524,53	-166 639 675,94	124,52%	4,31%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 699 225 850,88	2 282 709 108,04	70,01%	18,25%
Autres produits opérationnels	72 651 701,08	202 735 842,16	59,17%	-64,16%
Autres charges opérationnelles	-99 258 043,60	-143 865 838,16	54,72%	-31,01%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 299 102 638,36	-1 328 939 749,35	125,64%	-2,25%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	719 627 105,07	421 168 878,85	1195,39%	70,86%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 093 143 975,07	1 433 808 241,54	74,14%	45,98%
Produits financiers	183 271 195,24	142 454 921,27	225,48%	28,65%
Charges financières	-177 710 456,40	-132 453 560,20	118,08%	34,17%
VI - RESULTAT FINANCIER	5 560 738,84	10 001 361,07	-8,03%	-44,40%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 098 704 713,91	1 443 809 602,61	76,21%	45,36%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-628 653 272,00	-328 709 218,00	117,17%	91,25%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-96 986 328,41	15 393 711,92		-730,04%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 464 625 109,18	10 738 510 276,29	94,23%	6,76%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 897 587 338,86	-9 638 803 603,60	99,48%	2,68%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)				
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)				
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Résultats minoritaires	4 426 500,76	18 117 370,96	78,32%	-75,57%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-62 302 666,02	25 993 947,24		-339,68%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89	67,88%	31,94%

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Actif –

Actif	Note	31/12/2017			31/12/2016
		Montants bruts	Amortissement ou provisions	Montants nets	
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition (ou goodwill)		115 414 200.00	0.00	115 414 200.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles		211 701 398.37	198 057 547.42	13 643 850.95	16 879 626.76
Immobilisations corporelles		0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains		10 383 338 837.77	0.00	10 383 338 837.77	10 383 338 837.77
Bâtiments		7 525 649 404.61	5 759 342 500.47	1 766 306 904.14	1 692 900 275.48
Autres immobilisations corporelles		15 441 341 953.87	14 089 777 801.58	1 351 564 152.29	1 299 353 290.89
Immobilisations en concession		280 023 210.00	3 661 722.62	276 361 487.38	277 770 251.06
Immobilisations en cours		13 501 512 857.53	0.00	13 501 512 857.53	11 189 299 772.01
Immobilisations financières		0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées		1 466 608 492.92	0.00	1 466 608 492.92	1 388 910 621.59
Autres participations et créances rattachées		691 518 175.00	60 980 880.06	630 537 294.94	632 578 120.03
Autres titres immobilisés		4 000 000 000.00	0.00	4 000 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		157 814 646.73	0.00	157 814 646.73	154 332 649.23
Impôts différés actif		296 251 741.16	0.00	296 251 741.16	291 018 838.11
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		54 071 174 917.96	20 111 820 452.15	33 959 354 465.81	30 441 796 482.93
ACTIFS COURANTS		0.00	0.00		
Stocks et encours		5 512 385 257.34	629 240 246.56	4 883 145 010.78	5 729 341 770.32
Créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Clients		5 077 251 577.03	1 885 169 800.46	3 192 081 776.57	3 640 948 917.45
Autres débiteurs		1 357 995 866.76	377 579.41	1 357 618 287.35	1 255 089 406.58
Impôts		181 290 731.18	11 998 467.60	169 292 263.58	173 799 702.60
Autres actif courant		0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants		18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19

Trésorerie	4 825 205 639.02	86 312 842.07	4 738 892 796.95	5 131 000 388.34
TOTAL ACTIFS COURANTS	16 972 689 060.52	2 613 098 936.10	14 359 590 124.42	15 948 740 174.48
TOTAL GENERAL ACTIF	71 043 863 978.48	22 724 919 388.25	48 318 944 590.23	46 390 536 657.41

Ian consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Passif –

PASSIF	Note	31/12/2017	31/12/2016
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		0.00	0.00
Autres fonds propres		8 721 856 492.20	8 721 856 492.20
Primes et réserves -(réserves consolidées)		12 991 033 164.36	12 861 813 853.88
Ecarts de réévaluation		1 585 712 860.28	1 585 712 860.28
Écart d'équivalence		955 727 524.41	1 037 081 287.61
Résultat Net		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06
Autres capitaux propres -report à nouveau		-1 080 714 611.43	-1 766 796 831.10
Intérêts minoritaires		881 619 980.04	1 015 179 929.35
TOTAL I		27 931 531 057.74	27 464 009 197.27
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>			
		0.00	
Emprunts et dettes financières		10 894 562 658.08	8 973 229 626.56
Impôts (différés et provisionnés)		17 509 995.00	17 509 995.00
Autres dettes non courantes		1 059 992 788.80	1 061 401 552.48
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 346 632 170.47	1 345 087 321.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		13 318 697 612.35	11 397 228 495.69
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
		0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés		1 436 731 269.94	2 430 054 019.90
Impôts		726 697 526.43	776 153 641.37
Autres dettes		4 107 579 876.69	3 512 927 858.77
Trésorerie passif		797 707 247.08	810 163 444.41
TOTAL PASSIF COURANT III		7 068 715 920.14	7 529 298 964.45
TOTAL GENERAL PASSIF		48 318 944 590.23	46 390 536 657.41

Tableau des comptes du résultat consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2017 – TCR

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	Note	31/12/2017	31/12/2016
Chiffre d'affaires		10 265 897 771.06	10 223 411 484.28
Variation stocks produits finis et en cours		-558 329 961.16	265 663 623.51
Production immobilisée		0.00	0.00
Subvention d'exploitation		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 707 567 809.90	10 489 075 107.79
Achats consommés		-3 755 793 245.73	-3 663 777 474.24
Services extérieurs et autres consommations		-1 002 621 754.72	-928 780 089.72
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		-4 758 415 000.45	-4 592 557 563.96
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		4 949 152 809.45	5 896 517 543.83
Charges de personnel		-2 866 108 087.05	-3 023 474 168.42
Impôts, taxes et versements assimilés		-167 524 872.66	-173 817 524.53
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 915 519 849.74	2 699 225 850.88
Autres produits opérationnels		120 876 666.93	72 651 701.08
Autres charges opérationnelles		-58 405 988.66	-99 258 043.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		-868 249 692.56	-1 299 102 638.36
Reprises sur pertes de valeurs et provisions		370 500 844.60	719 627 105.07
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 480 241 680.05	2 093 143 975.07
Produits financiers		163 571 611.87	183 271 195.24
Charges financières		-164 840 374.12	-177 710 456.40
VI - RESULTAT FINANCIER		-1 268 762.25	5 560 738.84
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		1 478 972 917.80	2 098 704 713.91
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-277 583 318.00	-628 653 272.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires		7 032 819.01	-96 986 328.41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 362 516 933.30	11 464 625 109.18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9 168 160 152.51	-9 897 587 338.86
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 194 356 780.79	1 567 037 770.32
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 194 356 780.79	1 567 037 770.32
Résultat minoritaires		85 189 898.58	4 426 500.76
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence		96 748 968.51	-62 302 666.02
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم و قياس الأداء المالي بواسطة المؤشرات التقليدية المتمثلة في (ROS ,ROA ,ROI ,EPS,ROE) و المؤشرات الحديثة ممثلة في القيمة الاقتصادية المضافة EVA و القيمة السوقية المضافة MVA، مع تحديد مدى قدرتها و فعاليتها في تفسير الأداء المالي و قد قمنا بتحليل الوضعية المالية لمجمع صيدال خلال الفترة 2015-2019 و التي تنشط في بورصة الجزائر مع دراسة المؤشرات التقليدية و الحديثة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات تقليدية، مؤشرات حديثة، أداء مالي، قيمة اقتصادية مضافة، خلق القيمة.

Abstract

This study seeks to evaluate and measure the financial performance traditional indicators represented in (ROS, ROA, ROI, EPS, ROE) and the modern indicators represented in EVA and MVA, while determining their ability and effectiveness in interpreting Financial performance We have analyzed the financial position of Saidal Group during the period 2015-2019, which is active in the Algiers Stock Exchange, with a study of the traditional and modern performance indicators.

Keywords: economic value added, financial performance, value creation, .traditional indicators, modern indicators,